

أثر الأدوات التمويلية في تطور الهيكل الإنتاجي للإنفاق العام في الأردن خلال المدة 1980 – 2013

ابراهيم محمد حسين

قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة دهوك، أقليم كردستان- العراق

(تاريخ استلام البحث: 28 ايار، 2018، تاريخ القبول بالنشر: 19 ايلول، 2018)

الخلاصة

تهدف الدراسة إلى تحليل تطور الهيكل الإنتاجي للإنفاق العام في الأردن ودور بعض الأدوات التمويلية في التأثير عليها بالاعتماد على البيانات السنوية للإنفاق العام وهيكلها الإنتاجي المتمثل بالنفقات الجارية والاستثمارية العامة كمتغيرات معتمدة وعدد من المتغيرات المستقلة المتمثلة بالإيرادات المحلية، المساعدات الخارجية، القروض الخارجية، القروض الداخلية، الاستثمار الأجنبي المباشر) ولسلسلة زمنية تمتد من سنة 1980 ولغاية 2013، وتبين من خلال الدراسة أن نسبة الإنفاق الجاري احتلت ثلثي إجمالي الإنفاق العام في الثمانينيات في حين بلغت نسبة الإنفاق الاستثماري الثلث فقط، ثم اتخذت نسبة الإنفاق الجاري اتجاهاً تصاعدياً لتصل إلى أكثر من ثلاثة أرباع إجمالي الإنفاق العام في التسعينات وبداية الألفية الثالثة من القرن الحادي والعشرون في حين بلغت نسبة الإنفاق الاستثماري أقل من الربع خلال نفس المدة، ومن خلال نتائج اختبار جذر الوحدة تبين بان جميع المتغيرات استقرت عند الفرق الاول وبعد اجراء اختبار جوهانسن للتكامل المشترك تبين بأن هناك علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات داخل النموذج كما بين اختبار جرانجر للسببية بان هناك علاقة سببية وبتجاه واحد بين (القروض الخارجية مع اجمالي الانفاق العام) وبين (الإيرادات المحلية والقروض الخارجية مع الانفاق الاستثماري العام) وبين (الانفاق الجاري العام مع القروض الداخلية)، بالإضافة إلى ذلك فقد كان (للإيرادات المحلية، المساعدات الخارجية، القروض الخارجية، القروض الداخلية، الاستثمار الأجنبي المباشر) أثر ايجابي على (إجمالي الإنفاق العام، الإنفاق الاستثماري العام، الإنفاق الجاري العام) ماعدا القروض الخارجية فقد كان تأثيرها سلبياً على الإنفاق الجاري العام، ومن خلال معنوية قيمة (T) تبين أن للإيرادات المحلية دوراً كبيراً في تقرير مستوى إجمالي الإنفاق العام والانفاق الاستثماري العام في حين كان للقروض الداخلية دوراً كبيراً في تقرير مستوى الإنفاق الجاري العام.

الكلمات المفتاحية: إجمالي الإنفاق العام، الإنفاق الجاري العام، الإنفاق الاستثماري العام، الإيرادات المحلية، المساعدات الخارجية، القروض الخارجية، القروض الداخلية، الاستثمار الأجنبي المباشر.

المقدمة

والدفاع والقضاء، أصبحت اليوم وسيلة واداة بيد الحكومة وذراعها القوي والمتين لتحقيق جملة من الاهداف والمتمثلة بتحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي والمالي والسياسي وغيرها ومن أجل تحقيق ذلك ترتب على كاهل الحكومة زيادة حجم انفاقها العام وتطوير هيكلها بما يتماشى مع الظروف والتطورات السائدة في الدولة.

ولم يكن النمو والتطور مقتصر على جانب الانفاق العام فقط وانما امتد ليشمل الجانب الاخر من الموازنة العامة والمتمثل بالإيرادات العامة، إذ أن الحكومات في الوقت الحاضر لا تعتمد

يشكل دراسة النفقات العامة حيزاً كبيراً في الادبيات المالية خاصة في الآونة الاخيرة كونه المحور المهم للموازنة العامة والمكمل لمحور الإيرادات العامة وباعتباره من اهم ادوات السياسة المالية المستخدمة من قبل الحكومات لإشباع الحاجات العامة، وقد ازداد الاهتمام بالنفقات العامة مع تطور نظرة الدولة اليه وتوسع دورها في الحياة العامة، فبعد ان كانت النفقات العامة مجرد رقم نقدي تضعه الحكومة لتسيير وظائفها التقليدية المتمثلة بالأمن

فسوف تقع الدولة في دوامة تتكرر سنوياً الا وهو ظهور العجز في موازنتها وتكرارها وارتفاع مستواها سنة بعد اخرى ، وان الاردن تعاني من هذه المشكلة اذ ارتفع حجم القروض الخارجية الى خمسة اضعاف تقريبا خلال المدة موضوع الدراسة وكانت النفقات الجارية تستحوذ على النسبة الاعظم من اجمالي الانفاق العام وصلت كمتوسط الى 75% تقريبا مقارنة مع الانفاق الاستثماري لذا ظهر العجز المتكرر في الموازنة العامة الاردنية واستمرت دوامة العجز سنة تلو الاخرى .

ثانيا : فرضيات الدراسة

تستند الدراسة على الفرضيات الآتية :

1. شهد مستوى الانفاق العام زيادة ملحوظة وتطوراً بيمكله الانتاجي المتمثل بالجاري والاستثماري .
2. تؤثر الإيرادات المحلية تأثيراً إيجابياً في (إجمالي الإنفاق العام، الإنفاق الجاري العام ، الإنفاق الاستثماري العام).
3. تؤثر المساعدات الخارجية تأثيراً إيجابياً في (إجمالي الإنفاق العام ، الإنفاق الجاري العام ، الإنفاق الاستثماري العام) .
4. تؤثر القروض الخارجية بشكل إيجابي على المدى القصير وبشكل سلبي على المدى الطويل في (إجمالي الإنفاق العام، الإنفاق الجاري العام ، الإنفاق الاستثماري العام).
5. تؤثر القروض الداخلية تأثيراً إيجابياً في (إجمالي الإنفاق العام ، الإنفاق الجاري العام ، الإنفاق الاستثماري العام).
6. يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر تأثيراً إيجابياً في (إجمالي الإنفاق العام ، الإنفاق الجاري العام ، الإنفاق الاستثماري العام) .

ثالثا : أهمية الدراسة

تستند الدراسة أهميتها من خلال تركيزها على أحد المواضيع المهمة في مجال المالية العامة ألا وهو أثر الأدوات التمويلية في تطور الهيكل الإنتاجي للإنفاق العام ، إذ يناقش هذا الموضوع واحدة من أهم القضايا المرتبطة بتمويل الانفاق العام ودور الحكومة في تحقيق التوازن بتوزيعها بين الانفاق الجاري والاستثماري وحسب الظروف والامكانيات المتاحة لدى الدولة واختيار الاداة المالية المناسبة من قبل الحكومة لتمويل تلك النفقات وبدون إحداث أي

بشكل رئيسي على الموارد المالية المتأتية من الضرائب فحسب وانما اصبحت قادرة في الحصول على مصادر تمويلية اخرى متمثلة بالرسوم والدومين العام والخاص والقروض الداخلية والخارجية والمساعدات الخارجية والايادات المتأتية من الاستثمارات الاجنبية المباشرة بالإضافة الى الايرادات الاخرى المستحدثة ، وبذلك اصبحت الحكومات قادرة على التوسع في النفقات نتيجة لسهولة حصولها على الموارد المالية التي تمول تلك النفقات.

وتتأثر السياسة الانفاقية بعوامل عديدة تختلف من دولة الى اخرى حسب الظروف السائدة فيها كالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمالية والنقدية وهذه العوامل هي التي اصبحت تقرر مستوى الانفاق العام، لذا تحاول الدراسة تحليل أحد الجوانب المهمة المؤثرة على مستوى الانفاق العام والمتمثلة بالعوامل المالية لغرض الوقوف على دور الأدوات التمويلية في نمو وتطور مستوى الانفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري في الاردن من اجل تحديد الاداة التمويلي المناسب والاكثر تأثيراً على الهيكل الانتاجي للإنفاق العام.

أولاً : مشكلة الدراسة

ان تغير نظرة الحكومات للإنفاق العام لم يجعل منه مجرد رقم نقدي أحوف يتم تقريره اعتباطاً وانما ظهرت هناك العديد من العوامل التي تتشابك مع بعضها وتؤثر على مستواه وسلوكه واتجاهه ومن ضمن تلك العوامل والمرتبطة بموضوع الدراسة هي الادوات التمويلية المتمثلة بالإيرادات العامة ، اذ ان التوسع والزيادة المفرطة والغير مدروسة بشكل صحيح من قبل الحكومات في نفقاتها تواجه عقبة امامها الا وهو كيفية تمويل تلك النفقات من مصادر الايرادات المتاحة لديها ، وان اعتماد الحكومات على مصادر التمويل المحلية يشكل نقطة ايجابية بالنسبة للدولة ، أما في حالة الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية وخاصة القروض الخارجية فهنا تكمن المشكلة وخاصة ان كانت المبالغ المقترضة من الخارج كبيرة ومتكررة سنة بعد اخرى لان على الحكومة أن تسدد تلك القروض بالإضافة الى التكاليف المرتفعة المرتبطة به والمتمثلة بمدفوعات الفائدة في المستقبل، فان كانت تلك القروض موجهة للإنفاق الجاري العام

الانفاق الرأسمالي في الموازنة العامة الاردنية خلال الفترة 1980 – 2006

استهدفت الدراسة تحليل اتجاهات النفقات الرأسمالية في الاردن واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي وتحليل الانحدار المتعدد ، وتوصلت الى ان هناك أثراً ذات دلالة احصائية لمعدل الدخل الفردي والقروض الخارجية ومعدل النمو الاقتصادي والمساعدات الخارجية في حجم الانفاق الرأسمالي ، كما بينت الدراسة عدم وجود أثر دال لعدد السكان وحجم الإيرادات المحلية في حجم الانفاق الرأسمالي .

2. دراسة (أبو زعيتر ، 2012) بعنوان (دور الإيرادات المحلية

في تمويل الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على ماهية الموازنة العامة ومراحل إعدادها وتطويرها وتقسيماتها والقوانين المنظمة لها فلسطينياً، ومن ثم التعرف على مصادر تمويل الموازنة الفلسطينية بشكل عام والمحلية منها بشكل خاص، والوقوف على أهمية كل منها وتحديد دوره في تمويل النفقات العامة في الفترة 2000 – 2010 ، وإبراز أثر الاتفاقيات التجارية والاقتصادية التي وقعتها السلطة الفلسطينية مع الدول الأخرى على إيراداتها المحلية ، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها، أن أسلوب الموازنة المطبقة في فلسطين هو موازنة البنود وليس موازنة البرامج والأداء، وأن نسبة النفقات الاستثمارية إلى النفقات العامة بلغت % 12 ، أما النفقات الجارية فوصلت إلى % 77 بالمتوسط ، أكثر من % 60 منها متعلقة بالرواتب والأجور، وأن الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية ساهمت في زيادة الإيرادات المحلية للسلطة من خلال مساهمتها في زيادة حجم التبادل التجاري، كما توصلت ايضاً إلى أن متوسط صافي الإيرادات المحلية للسلطة بلغ % 53 من متوسط إجمالي الإيرادات العامة، وساهم بمتوسط (% 25.29) في الناتج الإجمالي المحلي، وفي تمويل % 65 من متوسط النفقات الجارية، وأظهرت الدراسة أن متوسط المنح والمساعدات الخارجية التي تلقتها السلطة خلال فترة الدراسة بلغ 47% من متوسط إيراداتها العامة، % 75 منها خصص لدعم الموازنة الجارية، و % 25 لتمويل النفقات

ضغوط اقتصادية واجتماعية تضر بمستوى معيشة الأفراد وتحقق لهم مستوى رفاهية اعلى .

رابعا : أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية :

1. تسليط الضوء على بعض الأدوات التمويلية المؤثرة على إجمالي الإنفاق العام وبشقيها الجاري والاستثماري .

2. بيان اتجاهات ومعدلات نمو إجمالي الإنفاق العام وبشقيها الجاري والاستثماري بالإضافة إلى نسبة كل منهما إلى الإجمالي في الأردن خلال المدة موضوع الدراسة .

3. تحليل علاقة الانحدار بين إجمالي الإنفاق العام وبشقيها الجاري والاستثماري ومجموعة من الأدوات التمويلية المؤثرة على مستواه في الأردن خلال المدة موضوع الدراسة .

خامسا : متغيرات الدراسة والمدة الزمنية

تم تحليل بيانات سلسلة زمنية سنوية لمدة 34 سنة وللمدة (1980 - 2013) في الأردن، وتم استخدام (إجمالي الإنفاق العام ، الإنفاق الجاري العام ، الإنفاق الاستثماري العام) كمتغيرات معتمدة ، أما المتغيرات المستقلة فتتمثل (بالإيرادات المحلية ، المساعدات الخارجية ، القروض الخارجية ، القروض الداخلية ، الاستثمار الأجنبي المباشر) وتم التعبير عن جميع المتغيرات بملايين الدنانير لكل سنة.

سادسا : الاساليب المستخدمة في تحليل الدراسة

تم استخدام الاسلوب الوصفي التحليلي كمعدلات النمو والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والمدى اعلى واقل قيمة بالإضافة الى الاسلوب الاحصائي القياسي الكمي لتحليل وقياس اثر المتغيرات المستقلة على المتغيرات المعتمدة وبلاستعانة ببرنامج (Eviews) تم اتباع طرق واختبارات قياسية حديثة لإجراء التحليل كاختبار الاستقرار والتكامل المشترك والسببية والانحدار المتعدد والازدواج الخطي والارتباط الذاتي للأخطاء .

الدراسات السابقة:

1. دراسة (الزعيبي، 2011)، بعنوان (العوامل المؤثرة في حجم

الموازنة من أجل النهوض بالاقتصاد الفلسطيني، وضرورة تخفيض الاعتماد على مصادر غير مؤكدة في الإيرادات.

4. دراسة (الحجيا ، 2018) بعنوان (محددات الإنفاق العام في بعض الدول العربية للفترة (2000-2014)

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة محددات الإنفاق الحكومي العام في كل من الأردن ولبنان ومصر والمغرب وتونس خلال الفترة 2000 – 2014 باستخدام منهجية التحليل النظري والقياسي الكمي، حيث تم بناء نموذج قياسي لبيان محددات الإنفاق العام ، إن أبرز النتائج التي تم التوصل لها تفيد بأن كل من الإيراد العام والدين العام بالإضافة لمعدل التضخم ومعدل النمو السكاني هي من أهم المحددات التي تحكم التوسع في الإنفاق العام للدول المدروسة، كما أن نتائج التحليل لم تعط دلائل على وجود علاقة بين النمو الاقتصادي والإنفاق العام في تلك الدول.

5. دراسة (وهيبة ، 2018) بعنوان (دراسة تحليلية لسياسة الانفاق العام في الجزائر)

سعت الدراسة الى تحليل سياسة الانفاق العام في الجزائر واتجاهاتها خلال الفترة 1990-2016 من خلال تحليل حجم وهيكل النفقات العامة وتطور كل من الانفاق الجاري والاستثماري العام وتحليل مؤشرات الانفاق العام ، وتوصلت الدراسة الى ان الانفاق العام على طول الفترة المدروسة عرف تزيادا مستمرا خاصة خلال فترة تطبيق برامج الانعاش الاقتصادي بداية من الالفية الثالثة التي تقوم على اساس ضخ موارد مالية ضخمة في الاقتصاد كما ان نسبة الانفاق الجاري من اجمالي الانفاق العام اخذت الحصة الاكبر مقارنة مع الانفاق الاستثماري العام .

المبحث الأول

ماهية الإنفاق العام وتطور هيكله الإنتاجي

أولاً : تعريف الإنفاق العام

لقد تطور مفهوم النفقة العامة مع تطور مفهوم الدولة عبر الفكر الاقتصادي بين الحيادية والتأثير في النشاط الاقتصادي

الاستثمارية ، كما توصلت الدراسة إلى أن السلطة لا تستطيع الاستغناء التام عن المساعدات الخارجية لدعم الموازنة الجارية بحلول عام 2013 بدون اتخاذ مزيداً من الإجراءات التقشفية لخفض نفقاتها الجارية، والقيام بإجراءاتٍ فاعلة لزيادة الإيرادات المحلية لها.

وقد أوصى الباحث ترشيد النفقات الجارية وعلى وجه الخصوص فاتورة الرواتب والأجور من خلال تقنين التوظيف العام وتطبيق قانون التقاعد المبكر، وكذلك إعطاء المصروفات الاستثمارية والتنموية قدراً أكبر من الأهمية.

3. دراسة (أبو مدللة والخضري ، 2016) بعنوان (الإيرادات العامة والنفقات العامة الفلسطينية: المشكلات والحلول للمدة (1995 - 2015)

هدفت الدراسة إلى تحليل واقع الإيرادات والنفقات الفلسطينية في الفترة 1995 – 2015 من خلال استخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث قام الباحثان باستعراض وتحليل الإيرادات والنفقات الفلسطينية، والوقوف على مشكلاتها ومحاولة اقتراح توصيات لعلاجها.

وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها تعتمد الموازنة الفلسطينية على مصدرين أساسيين للإيرادات (المساعدات الخارجية وإيرادات المقاصة)، يرتبط قصور الإيرادات عن تغطية النفقات المتزايدة باتفاق باريس وقيوده، وإن الانخفاض في الإيرادات الضريبية الفلسطينية قد عزز من قصور الإيرادات عن تغطية النفقات، ويعود هذا الانخفاض في الإيرادات الضريبية إلى انخفاض معدلات الدخل والاستثمار، وساهم ارتفاع بند الرواتب والأجور في النفقات العامة في استمرار زيادة حجم النفقات وتجاوزها للإيرادات.

وأوصت الدراسة بضرورة انتهاج سياسة مالية محفزة للنمو الاقتصادي، واتخاذ إجراءات تعمل على ترشيد النفقات خاصة بند الرواتب والأجور، وتوجيه الإنفاق العام نحو القطاعات الإنتاجية من أجل خلق فرص عمل جديدة وتحقيق النمو الاقتصادي، والعمل على زيادة حصة النفقات الاستثمارية من

كما يعبر عنها ايضا بالنفقات التي تهدف الى توسيع الطاقة الانتاجية وتكوين رأس المال الثابت وبالتالي زيادة الثروة القومية ونمو الناتج القومي (الفار ، 2008 : 56) وبما أن النفقات الاستثمارية ضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي لذلك لا ضرر من استخدام مصادر تمويل غير عادية لهذا النوع من الانفاق مثل القروض العامة أو الاصدار النقدي الجديد على افتراض ان المردود الاقتصادي المتوقع من الانفاق الاستثماري هو الكفيل بتغطية هذه الايرادات فيما بعد ، وتجدر الاشارة هنا الى أن الدولة عندما تواجه أزمة مالية فإنها تلجأ الى تقليص فقرات البنود الاستثمارية وتتردد كثيرا في الذهاب الى فقرات بنود النفقات الجارية لأنها تكون في مواجهة شعبية في حالة تخفيض المرتبات مثلا لذلك عادة ما توصف النفقات الاستثمارية بأنها مرنة وتستجيب لتقلبات المقدرة المالية للدولة في حين أن النفقات الجارية أقل مرونة وعلى الاغلب لاتبدي استجابة واضحة لتقلبات المقدرة المالية للدولة . (الهيتي والخشالي ، 2005 : 38)

وتكشف المعطيات الإحصائية الواردة في الجدول رقم (1) أن المستويات السنوية لإجمالي الإنفاق العام شهدت تطوراً ملموساً خلال المدة 1980-2013 ، إذ ارتفع متوسط حجم الإنفاق من (2052.4) مليون دينار خلال المدة 1980 – 1989 إلى (2126.2) مليون دينار خلال المدة 1990 – 1999 ومن ثم واصل ارتفاعه ليصل إلى (3881.5) خلال المدة 2000 – 2013 ، كما إن المستويات السنوية لمعدلات النمو في إجمالي الإنفاق العام شهد تغيراً ملحوظاً خلال المدة 1980 – 2013 ، إذ أن سلوك التغير في معدلات النمو لم يكن منتظماً واتسم بوجود تذبذبات حادة وخاصة في السنوات (1988 ، 1989 ، 1990 ، 1991 ، 2004 ، 2006 ، 2010) ، من جهة أخرى فان معدلات النمو كان سلبياً في عشر سنوات من أصل 33 سنة وهي (1983 ، 1984 ، 1989 ، 1990 ، 1992 ، 1996 ، 1999 ، 2010 ، 2012 ، 2013) ، بالإضافة إلى ذلك فقد تميز معدلات النمو بالتشتت إلى حد كبير وبمدى شاسع وصل إلى (42.6%) إذ

بحيث أصبحت مساهمة النفقات العامة مهمة في التأثير على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، كما اتسع نطاقها ولم يعد مقصوراً على الصور التقليدية المتمثلة بالأمن والدفاع والقضاء وإنما أصبحت من أهم أدوات السياسة المالية وتحتل مكانة بارزة في النظرية المالية الحديثة . (محمد ، 2010 : 10) إن القيام بأي إنفاق يتطلب توفر ثلاثة شروط هي وجود المال وشخص يقوم بالإنفاق وهدف يراد تحقيقه ، وتوفر هذه الشروط في الإنفاق العام الذي تقوم به الدولة لكي تفي بالتزاماتها ، فالنفقات العامة هي مبالغ نقدية أقرت من قبل السلطة التشريعية ليقوم شخص عام بأنفاقها من أجل توفير سلع وخدمات عامة وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. (خليل واللوزي، 1999 : 89)

ثانياً: تطور الهيكل الإنتاجي للإنفاق العام في الأردن

يركز الهيكل الإنتاجي على تشكيلة الإنفاق العام من ناحية مساهمتها في تكوين رؤوس الأموال المادية أي مدى مساهمتها في زيادة الثروة القومية ، ووفق هذا الهيكل يتم تبويب النفقات العامة إلى نفقات جارية ونفقات استثمارية ، ويبنى هذا الهيكل على أساس التمييز بين الآثار قصيرة الأمد والآثار طويلة الأمد للإنفاق العام وذلك لاختلاف الغايات الاقتصادية المستهدفة لكل منها في الحاضر وفي المستقبل . فالنفقات الجارية هي النفقات التي تتكرر بصورة دورية لضمان تسيير الجهاز الإداري للدولة كدفع رواتب الموظفين والتحويلات وتسديد القروض وفوائدها أو دفع إيجارات المباني التي تستأجرها (الدليمي، 2003 : 25)

أما النفقات الاستثمارية العامة فهي تلك المبالغ التي تتحملها الحكومة للحصول على أشياء تتسم بطبيعة الدائمة، وهي تشمل جميع النفقات على المشاريع الرأسمالية كبناء المعامل ، بناء الطرق والجسور وتشييد المدارس والمستشفيات ومحطات توليد الطاقة وجميع الهياكل والموجودات الدائمة ، وتنطوي هذه النفقات على مبالغ كبيرة من المال والتي تشكل أساس التنمية العمرانية في الدولة . (Chinweoke & et al. ، 2014 : 80)

بلغ الحد الأدنى لمعدل النمو (25.6%) في سنة 1989 بينما بلغ الحد الأقصى لمعدل النمو (17%) في سنة 2006 . كما أن المستويات السنوية للإنفاق الاستثماري العام شهدت أيضاً تطوراً ملموساً خلال المدة 1980-2013 ، إذ انخفض متوسط حجم الإنفاق الاستثماري من (657.6) مليون دينار خلال المدة 1980 – 1989 إلى (492.9) مليون دينار خلال المدة 1990 – 1999 ومن ثم ارتفع ليصل إلى (691.6) خلال المدة 2000 – 2013 ، كما ان المستويات السنوية لمعدلات النمو في الإنفاق الاستثماري العام شهدت تغيراً ملحوظاً خلال المدة 1980 – 2013 ، إذ أن سلوك التغير في معدلات النمو لم يكن منتظماً واتسم بوجود تذبذبات حادة وبنسب كبيرة وخاصة في السنوات (1989 ، 2006 ، 2007 ، 2011 ، 2013) ، من جهة أخرى فان معدلات النمو كان سلبياً في 8 سنوات من أصل 33 سنة أي ربع المدة تقريباً وهي (1983 ، 1989 ، 1990 ، 1992 ، 1996 ، 1999 ، 2010 ، 2013) ، بالإضافة إلى ذلك فقد تميز معدلات النمو بالتشتت إلى حد ما وبمدى ليس بكبير مقارنة مع إجمالي الإنفاق العام والإنفاق الاستثماري العام فقد وصل إلى (29.5%) إذ بلغ الحد الأدنى لمعدل النمو (12.7%) في سنة 1989 بينما بلغ الحد الأقصى لمعدل النمو (16.8%) في سنة 2006 .

وعند التركيز على نسبة الإنفاق الجاري ونسبة الإنفاق الاستثماري إلى إجمالي الإنفاق العام نلاحظ أن نسبة الإنفاق الجاري بلغت (62%) سنة 1980 أي احتلت ثلثي الإنفاق مقارنة مع الإنفاق الاستثماري ومن ثم اتخذت اتجاهات تصاعدياً ووصلت في سنة 1990 إلى (81%) أي احتلت أكثر من ثلاثة أرباع الإنفاق العام ، وواصل ارتفاعها لتصل في سنة 2000 إلى (83%) وبلغت حدها الأقصى سنة 2012 إذ وصلت إلى (90%) ، في حين فان نسبة الإنفاق الاستثماري إلى إجمالي الإنفاق العام احتلت الثلث فقط سنة 1980 إذ بلغت (38%) ومن ثم اتخذت اتجاهات تنازلياً لتصل إلى (19%) سنة 1990 ، ومن ثم واصلت انخفاضها لتصل إلى (17%) سنة 2000 وهبطت إلى أدنى مستوياتها سنة 2012 إذ بلغت (10%) فقط من إجمالي الإنفاق العام ، استناداً إلى ما تقدم يمكن القول بان الجزء الأعظم من إجمالي الإنفاق العام في الأردن خلال مدة الدراسة كان جاري والجزء اليسير منه كان استثماري.

بلغ الحد الأدنى لمعدل النمو (25.6%) في سنة 1989 بينما بلغ الحد الأقصى لمعدل النمو (17%) في سنة 2006 . كما أن المستويات السنوية للإنفاق الاستثماري العام شهدت أيضاً تطوراً ملموساً خلال المدة 1980-2013 ، إذ انخفض متوسط حجم الإنفاق الاستثماري من (657.6) مليون دينار خلال المدة 1980 – 1989 إلى (492.9) مليون دينار خلال المدة 1990 – 1999 ومن ثم ارتفع ليصل إلى (691.6) خلال المدة 2000 – 2013 ، كما ان المستويات السنوية لمعدلات النمو في الإنفاق الاستثماري العام شهدت تغيراً ملحوظاً خلال المدة 1980 – 2013 ، إذ أن سلوك التغير في معدلات النمو لم يكن منتظماً واتسم بوجود تذبذبات حادة وبنسب كبيرة وخاصة في السنوات (1989 ، 1990 ، 1991 ، 2009 ، 2010 ، 2012 ، 2013) ، من جهة أخرى فان معدلات النمو كان سلبياً في 12 سنوات من أصل 33 سنة أي ثلث المدة تقريباً وهي (1982 ، 1983 ، 1989 ، 1990 ، 1993 ، 1995 ، 1999 ، 2000 ، 2005 ، 2008 ، 2010 ، 2012) ، بالإضافة إلى ذلك فقد تميز معدلات النمو بالتشتت إلى حد كبير جداً وبمدى شاسع جداً وصل إلى (109.7%) حيث بلغ الحد الأدنى لمعدل النمو (48.9%) في سنة 1989 بينما بلغ الحد الأقصى لمعدل النمو (60.8%) في سنة 1991 .

كما أن المستويات السنوية للإنفاق الاستثماري العام شهدت أيضاً تطوراً ملحوظاً خلال المدة 1980-2013، إذ ارتفع متوسط حجم الإنفاق الجاري من (1394.8) مليون دينار خلال المدة 1980 – 1989 إلى (1633.3) مليون دينار خلال المدة 1990 – 1999 ومن ثم واصل ارتفاعه ليصل إلى

جدول (1): تطور الهيكل الإنتاجي للإنفاق العام في الأردن خلال المدة (1980 - 2013)

السنوات	إجمالي الإنفاق العام (مليون دينار)	معدل نمو إجمالي الإنفاق العام	الإنفاق الاستثماري العام (مليون دينار)	معدل نمو الإنفاق الاستثماري العام (%)	نسبة الإنفاق الاستثماري إلى إجمالي الإنفاق العام	الإنفاق الجاري العام (مليون دينار)	معدل نمو الإنفاق الجاري العام (%)	نسبة الإنفاق الجاري العام إلى إجمالي الإنفاق العام
1980	1841.0	----	693.9	----	0.38	1147.1	----	0.62
1981	1975.3	7.3	736.4	6.1	0.37	1238.9	8.0	0.63
1982	1990.6	0.8	683.8	-7.1	0.34	1306.8	5.5	0.66
1983	1876.7	-5.7	602.5	-11.9	0.32	1274.4	-2.5	0.68
1984	1818.4	-3.1	499.2	-17.2	0.27	1319.2	3.5	0.73
1985	1992.9	9.6	569.0	14.0	0.29	1423.9	7.9	0.71
1986	2163.0	8.5	665.4	16.9	0.31	1497.4	5.2	0.69
1987	2302.9	6.5	716.8	7.7	0.31	1586.1	5.9	0.69
1988	2616.5	13.6	932.8	30.1	0.36	1683.7	6.2	0.64
1989	1946.3	-25.6	476.3	-48.9	0.24	1470.0	-12.7	0.76
1990	1744.3	-10.4	323.1	-32.2	0.19	1421.3	-3.3	0.81
1991	1973.2	13.1	519.7	60.8	0.26	1453.5	2.3	0.74
1992	1938.7	-1.7	529.6	1.9	0.27	1409.2	-3.1	0.73
1993	1942.7	0.2	424.9	-19.8	0.22	1517.9	7.7	0.78
1994	2093.5	7.8	527.6	24.2	0.25	1565.9	3.2	0.75
1995	2201.4	5.2	527.3	-0.1	0.24	1674.1	6.9	0.76
1996	2196.4	-0.2	527.9	0.1	0.24	1668.5	-0.3	0.76
1997	2355.3	7.2	534.0	1.2	0.23	1821.3	9.2	0.77
1998	2459.0	4.4	537.2	0.6	0.22	1921.8	5.5	0.78
1999	2357.0	-4.1	477.6	-11.1	0.20	1879.4	-2.2	0.80
2000	2359.4	0.1	402.2	-15.8	0.17	1957.2	4.1	0.83
2001	2498.2	5.9	475.1	18.1	0.19	2023.2	3.4	0.81
2002	2565.5	2.7	506.6	6.6	0.20	2058.9	1.8	0.80
2003	2756.5	7.4	527.0	4.0	0.19	2229.6	8.3	0.81
2004	3224.4	17.0	683.2	29.6	0.21	2541.3	14.0	0.79
2005	3298.9	2.3	674.4	-1.3	0.20	2624.5	3.3	0.80
2006	3860.4	17.0	794.1	17.8	0.21	3066.3	16.8	0.79
2007	4336.2	12.3	804.8	1.3	0.19	3531.4	15.2	0.81
2008	4553.1	5.0	803.4	-0.2	0.18	3749.7	6.2	0.82
2009	5089.0	11.8	1219.0	51.7	0.24	3870.0	3.2	0.76
2010	4584.7	-9.9	772.2	-36.7	0.17	3812.5	-1.5	0.83
2011	5228.2	14.0	813.2	5.3	0.16	4415.0	15.8	0.84
2012	5057.5	-3.3	496.6	-38.9	0.10	4560.9	3.3	0.90
2013	4928.3	-2.6	711.0	43.2	0.14	4217.3	-7.5	0.86
متوسط الفترة 1989 - 1980	2052.4		657.6			1394.8		
متوسط الفترة 1999 - 1990	2126.2		492.9			1633.3		
متوسط الفترة 2013 - 2000	3881.5		691.6			3189.8		

* الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على تقرير البنك الدولي

المبحث الثاني

الأدوات التمويلية المؤثرة على الهيكل

الإنتاجي للإنفاق العام

أولاً: الأدوات التمويلية المؤثرة على الإنفاق العام

يمكن توضيح الأدوات التمويلية المؤثرة على التشكيلة الإنتاجية للإنفاق العام بالآتي :

1. الإيرادات العامة المحلية :

ترتبط وضعية الموازنة العامة بحجم النفقات والإيرادات العامة ؛ فالنفقات التي تصرفها الدولة تقابلها أو تغطيها إيرادات تحصل عليها، وتختلف هذه الإيرادات من دولة إلى أخرى حسب ظروفها الاقتصادية وإمكاناتها، (العمرية ويعقوبي، 2016 : 208) ويتطلب قيام الدولة بوظيفتها المالية المتعلقة بتحقيق الإشباع العام، العمل على تدبير الموارد اللازمة لتغطية نفقاتها العمومية، وتستمد حاجتها من الدخل القومي الذي يمثل مصدر القوة الشرائية الموجودة في البلد، حيث أن تدبير الدولة لهذه الموارد يتبع سياسة مالية تتماشى مع حقيقة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومنه ففرضية الإيرادات لم تعد مقصورة على تمويل النفقات العمومية فقط بل أصبحت كوسيلة للتوجيه الاقتصادي والاجتماعي (بصديق، 2009: 17) ، لذا يمكن القول بأن الإيرادات العامة تعتبر إحدى الأدوات التمويلية التي تستطيع الحكومة من خلالها التأثير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، كما إنها تؤثر في الوقت نفسه في الأداة المالية الأخرى وهي النفقات العامة ، وبذلك فإن الإيرادات العامة تمثل الوجه الأخر للمالية العامة ، ونمو الإنفاق العام يواجه دائماً قيوداً صارمة تتمثل في الحاجة إلى توليد إيرادات مماثلة ، وبذلك فإن أي تغيير في طرف واحد من المعادلة يقتضي تغييراً مماثلاً في الطرف الأخر أي أن الرغبة في زيادة الإنفاق العام لا بد من أن تقيّم في ضوء التكاليف المحتملة لزيادة الإيرادات العامة وهذا التكاليف تعمل في واقع الأمر كقيود فعالة (الفارس، 1997: 80-81)؛ ومن الطبيعي أن تتحدد النفقات العامة بقدرة الدولة على الحصول على الإيرادات العامة ، وتمتد النفقات العامة بقدر كبير من المرونة على عكس

النفقات الخاصة ويرجع ذلك إلى أن الدولة تتمتع بقدرة أكبر من الأفراد في الحصول على الإيرادات العامة اللازمة لتغطية النفقات العامة لما لها من حق السيادة والسلطة في فرض الضرائب والرسوم والغرامات وإصدار النقود وجمع الزكاة والإتاوات والحصول على الأموال من الدومين العام وغيرها . (عبد الحميد ، 2010 : 247 - 248)

لكن ليس معنى ذلك أن قدرة الدولة في الحصول على الإيرادات المحلية هي قدرة مطلقة ولا نهائية بل تتحدد هذه القدرة في الواقع بما يطلق عليه بالمقدرة المالية القومية والتي يقصد بها قدرة الدخل القومي على تحمل الأعباء المالية العامة بمختلف صورها دون إحداث أي ضغوط اقتصادية واجتماعية وسياسية تضر بمستوى معيشة الأفراد ودون الإضرار بالمقدرة الإنتاجية القومية. (الخطيب وشامية ، 2007 : 70)

و تشكل المقدرة التكليفية القومية أو الطاقة الضريبية القومية أحد مكونات المقدرة المالية القومية ، و يقصد بها قدرة الدخل القومي على تحمل الأعباء الضريبية وشبه الضريبية ، وتتوقف المقدرة المالية القومية على عدة اعتبارات اقتصادية واجتماعية وسياسية ونقدية أهمها: (الخطيب وشامية ، 2007 : 70 - 71)

- حجم الناتج القومي الصافي وكيفية توزيعه بين الفئات الاجتماعية المختلفة.

- اعتبارات المحافظة على مستوى معيشة الأفراد في المجتمع.
- اعتبارات المحافظة على المقدرة الإنتاجية القومية و تنميتها.
- مدى اتساع دور كل من النشاط الخاص والنشاط العام في الحياة الاقتصادية وهو ما يتعلق بطبيعة دور الدولة.
- اعتبارات ضرورة المحافظة على قيمة النقود.

مما سبق يتضح لنا أن المقدرة المالية القومية يمكن أن تتغير تحت تأثير هذه الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والنقدية ، وإذا ما أردنا إلى أن نزيد من قدرة الدولة على الحصول على الإيرادات العامة من دخل قومي ثابت فأننا يجب أن نقبل تغييراً في بعض الاعتبارات السابقة ، وبذلك فإن محدودية المقدرة المالية القومية تقود إلى محدودية الإيرادات العامة وهذا يشكل قيوداً

أو من خلال فرض الضرائب وبالتالي فإن تسديد تلك القروض وفوائدها يؤدي إلى تدفق الأموال إلى خارج البلد ، لذا فإن تلك القروض يؤدي إلى تفاقم الفقر ويؤثر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي في البلدان النامية.

(Ayadi S.& O. Ayadi, 2008 : 234-235)
(470 , 2001 , Myles)، استنادا إلى ما سبق يمكن القول بأن تلك القروض تؤدي إلى زيادة الإنفاق العام في البداية لكن في حالة تراكم تلك القروض ومستحققاتها على الأمد البعيد وعدم استخدامها في المجالات المنتجة يؤدي إلى تدفق النفقات العامة الموجهة إلى الخارج عند التسديد، ونقصان تلك النفقات الموجهة إلى الداخل وهذا يؤثر سلباً على الاقتصاد المحلي .

4. القروض الداخلية :

يقصد بما تلك القروض التي تحصل عليها الحكومة أو السلطة المحلية من السوق المحلية أما مباشرة أو تحصل عليها من الأفراد والكيانات القانونية المقيمة بالعملة الأجنبية ودخل حدود أراضيها (32 : 2013 , Corina)؛ و تلجأ الدولة إلى هذا النوع من القروض عندما تشعر الدولة بضائقة مالية في اقتصادها الوطني ، أو عندما يوجد فائض من المدخرات الوطنية وترى أنه من الواجب توجيهها نحو الاستثمار والادخار فتصدر الدولة مثل هذه القروض لإغراء المقرضين بالمزايا والفوائد المالية وتشجيعهم على الاكتتاب بهذا النوع من القروض. (القيسي، 2008 : 75)

إن تطور نظرة الحكومة للقروض الداخلية جعلت منه مصدر طبيعي وليس استثنائي للتمويل بحيث أصبحت للدولة الحق في اللجوء إلى هذا المصدر لتغطية نفقاتها العامة الموجهة لإشباع الحاجات العامة المتزايدة من فترة لأخرى ، وقد أدت سهولة الحصول على القروض وتوسع الدولة فيه إلى زيادة النفقات العامة اللازمة لخدمته واستهلاكه . (الخطيب وشامية، 2007 : 86)

5. الاستثمار الأجنبي المباشر :

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم المصادر التمويلية الخارجية في البلدان النامية ، ويقصد به قيام شركة بالاستثمار في مشاريع إنتاجية تقع خارج حدود البلد الأم (الأصلي) أي يحدث

على التوسع في الإنفاق العام وعليه يمكن القول بأن حجم النفقات العامة يعتمد على المقدرة المالية القومية إلى حد بعيد .
2. المساعدات الخارجية :

هي المعونة التي قد تكون اقتصادية متمثلة بالتدفقات المالية أو قد تكون مساعدات تقنية أو سلع أساسية والمقدمة من دولة إلى أخرى لأغراض الإغاثة وإعادة التأهيل، ولتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ولدعم برامج الرعاية الاجتماعية للحد من الفقر .

(2 - 1 : 2012 , Randhawa)

وتعد المساعدات الخارجية مصدراً من مصادر التمويل التي تحصل عليها الحكومة ومن ثمّ فإن لها تأثيراً إيجابياً كبيراً على السياسة الإنفاقية سواء كانت جارية أم استثمارية ، لذا فإن بإمكان الحكومة التوسع في السياسة الإنفاقية عند استلام المساعدات من الدول الأخرى أو المنظمات . (خليل واللوزي، 1999: 294)

3. القروض الخارجية :

هي إحدى الأدوات التمويلية التي تعتبر من ضمن المكونات الرئيسية للمالية العامة الحديثة ، فهو يعتبر مورد استثنائي ومؤقت والواقع أن هذا المتغير يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالعجز في الموازنة العامة للدولة (440 : 2014 , Zouhaier& Fatma) ، فالقروض الخارجية العامة هي المبالغ المستحقة للدائنين الخارجيين، وهناك أطراف متعددة لهؤلاء الدائنين مثل مؤسسة التنمية الدولية ، بنك التنمية الأفريقي، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، وغيرها من المؤسسات المالية الدولية الأخرى، بالإضافة إلى ذلك يمكن أن يكون الدائنين مؤسسات تجارية خاصة مثل بنك ستاندرد في المملكة المتحدة (1011 : 2014 , Babu & et.al.)

وتشكل القروض الخارجية أحد مصادر تمويل التكوين الرأسمالي في أي اقتصاد ، لكن تلك القروض الخارجية تشكل عائقاً رئيسياً في تكوين رأس المال في الدول النامية بسبب أعباء تلك الديون وعدم كفاءة تخصيص وتوزيع تلك الموارد وما يترتب عليها من تراكمات تلك القروض بالإضافة إلى متطلبات خدمة تلك القروض المتمثلة بالفوائد المفروضة عليها والتي يجب تسديدها كل فترة ويتم تمويلها أما من خلال الاقتراض الإضافي

يبين الجدول (2) استخدام مجموعة من المقاييس الإحصائية المتمثلة بـ (المتوسط الحسابي ، الانحراف المعياري ، أعلى قيمة ، أقل قيمة ، المدى) والتي تسهم في التعرف على طبيعة البيانات المستخدمة في الدراسة ، وتم الاعتماد على برنامج SPSS في تحليل متغيرات الدراسة المتمثلة بـ (الإنفاق العام ، الإيرادات المحلية ، المساعدات الخارجية ، القروض الداخلية ، القروض الخارجية ، الاستثمار الأجنبي المباشر) خلال المدة (1980 – 2013) وكما يلي :

1. إجمالي الإنفاق العام: نجد بان المتوسط بلغ (2827.2) مليون دينار بانحراف معياري (1133.5) وقد بلغت أعلى قيمة (5228.2) مليون دينار عام 2011 في حين بلغ أقل قيمة (1744.3) مليون دينار عام 1990 وبلغ المدى بين أعلى وأقل قيمة (3483.9) مليون دينار .

2. الإيادات المحلية: نجد بان المتوسط بلغ (2055.0) مليون دينار بانحراف معياري (881.3) وقد بلغت أعلى قيمة (3667.6) مليون دينار عام 2008 في حين بلغ أقل قيمة (771.7) مليون دينار عام 1980 وبلغ المدى بين أعلى وأقل قيمة (2895.9) مليون دينار .

3. المساعدات الخارجية : نجد بان المتوسط بلغ (408.4) مليون دينار بانحراف معياري (188.0) وقد بلغت أعلى قيمة (934.6) مليون دينار عام 2011 في حين بلغ أقل قيمة (206.3) مليون دينار عام 1992 وبلغ المدى بين أعلى وأقل قيمة (206.3) مليون دينار .

4. القروض الخارجية : نجد بان المتوسط بلغ (5171.0) مليون دينار بانحراف معياري (2231.7) وقد بلغت أعلى قيمة (10606.7) مليون دينار عام 1989 في حين بلغ أقل قيمة (1395.9) مليون دينار عام 1980 وبلغ المدى بين أعلى وأقل قيمة (9210.8) مليون دينار .

5. القروض الداخلية : نجد بان المتوسط بلغ (2387.5) مليون دينار بانحراف معياري (2101.4) وقد بلغت أعلى قيمة (8663.0) مليون دينار عام 2013 في حين بلغ أقل قيمة

الاستثمار الأجنبي المباشر عندما تستثمر شركة مباشرة في مراكز لإنتاج وتسويق المنتج في بلد أجنبي (Hill , 2007: 30) . ويعرف بأنه الاستثمار المباشر في الإنتاج أو العمل في بلد من قبل فرد أو شركة من بلد آخر، إما عن طريق شراء شركة في البلد المضيف أو عن طريق توسيع الأعمال التجارية القائمة في ذلك البلد. (kunle & et.al. , 2014 :234)

وتعد الشركات متعددة الجنسية أو الشركات متعددة القومية هي القنوات الرئيسة التي يسلكها الاستثمار الأجنبي المباشر في حركته، وتعرف الشركات متعددة الجنسية بأنها المشاريع التي تدير وتراقب الموجودات في دولتين على الأقل (Streck , 1998 : 2) . ويتخذ الاستثمار الأجنبي المباشر الشكلين التاليين : الأول هو الاستثمار التأسيسي والذي ينطوي على إنشاء عملية جديدة في بلد أجنبي ، وتتضمن الثانية حيازة أو الاندماج مع شركة موجودة في بلد أجنبي. (Hill , 2007: 30)

إن جذب الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر على الموارد المالية للبلد المضيف من نواحي عديدة أهمها :

- زيادة إيرادات البلد المضيف عن طريق جباية الضرائب المفروضة على الشركات متعددة الجنسية . (Appleyard & Field , 1998 : 234)

- الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى زيادة الدخل القومي وتخفيض مستويات الفقر في البلد المضيف .

- الاستثمار الأجنبي المباشر يقود إلى ارتفاع الأجور نتيجة لزيادة الطلب على الأيدي العاملة .

- تحسين العلاقات بين الشركات الأجنبية والمجهزين المحليين تولد فرص عمل جديدة ويخفض مستوى البطالة . (Nunnenkamp , 2004 : 666)

أي أن الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال النقاط المذكورة أعلاه يؤدي إلى نمو الدخل القومي وأن ارتفاع مستوى الدخل القومي يوسع من أوعية الضرائب وبذلك يزيد من إيرادات الحكومة الأمر الذي يؤدي إلى التوسع في نشاطها ويترتب على هذا ارتفاع مستوى الإنفاق الحكومي نتيجة قيام الحكومة بتقلص خدمات إضافية .

ثانيا : توصيف متغيرات الدراسة

(675.2) مليون دينار عام 1980 وبلغ المدى بين أعلى وأقل (2516.2) مليون دينار عام 2006 في حين بلغ أقل قيمة (-) قيمة (7987.8) مليون دينار .

6. الاستثمار الأجنبي المباشر: نجد بان المتوسط بلغ (468.6) مليون دينار .

مليون دينار بانحراف معياري (645.2) وقد بلغت أعلى قيمة

جدول (2): توصيف متغيرات الدراسة باستخدام مجموعة من المقاييس الإحصائية

السنوات	إجمالي الإنفاق العام بالأسعار الثابتة (مليون دينار)	الإيرادات المحلية بالأسعار الثابتة (مليون دينار)	المساعدات الخارجية بالأسعار الثابتة (مليون دينار)	القروض الخارجية بالأسعار الثابتة (مليون دينار)	القروض الداخلية بالأسعار الثابتة (مليون دينار)	الاستثمار الأجنبي المباشر بالأسعار الثابتة (مليون دينار)
1980	1841.0	771.7	714.3	1395.9	675.2	34.8
1981	1975.3	1001.3	652.8	1752.8	733.1	147.2
1982	1990.6	1068.4	588.8	2018.6	820.5	61.4
1983	1876.7	1131.5	552.5	2353.4	882.2	35.4
1984	1818.4	1147.6	286.8	2673.8	926.1	79.5
1985	1992.9	1205.5	492.9	2881.6	982.7	25.5
1986	2163.0	1383.7	377.2	3063.0	1089.0	21.0
1987	2302.9	1445.3	335.5	3200.0	1643.2	35.3
1988	2616.5	1393.8	382.8	9450.5	2270.4	21.7
1989	1946.3	1164.3	513.1	10606.7	1951.0	-1.6
1990	1744.3	1307.3	277.5	8554.6	1752.4	41.9
1991	1973.2	1383.5	359.1	7735.9	1656.3	-12.6
1992	1938.7	1833.8	206.3	6873.3	1563.8	41.6
1993	1942.7	1806.7	237.1	6147.7	1662.5	-33.6
1994	2093.5	1910.0	246.1	6620.6	1656.8	2.8
1995	2201.4	1971.5	250.8	6737.7	1325.2	12.8
1996	2196.4	1899.9	317.9	6646.5	1280.1	14.2
1997	2355.3	1769.8	256.3	6247.6	1142.8	320.4
1998	2459.0	1853.6	208.7	6465.1	1396.4	266.8
1999	2357.0	1948.7	239.2	6638.7	1269.9	135.2
2000	2359.4	1928.3	287.7	6040.1	1479.0	776.5
2001	2498.2	2021.8	293.4	5846.8	1354.9	228.6
2002	2565.5	2020.8	307.9	6178.3	1541.5	195.3
2003	2756.5	1891.2	776.2	6085.6	1922.9	438.3
2004	3224.4	2362.2	733.8	5884.3	2017.2	731.7
2005	3298.9	2723.6	532.4	5373.8	2589.9	1497.3
2006	3860.4	3164.4	304.5	5186.5	2163.2	2516.2
2007	4336.2	3465.2	328.0	5017.5	2814.1	1778.1
2008	4553.1	3667.6	602.1	3051.3	4116.7	1682.3
2009	5089.0	3534.1	281.4	3265.0	4887.2	1445.8
2010	4584.7	3422.6	322.7	3703.5	5503.2	941.3
2011	5228.2	3229.8	934.6	3451.4	6857.7	804.8
2012	5057.5	3475.7	240.6	3626.8	8586.8	781.7
2013	4928.3	3565.3	445.1	5038.0	8663.0	864.6
N	34	34	34	34	34	34
Mean	2827.2	2055.0	408.4	5171.0	2387.5	468.6
Minimum	1744.3	771.7	206.3	1395.9	675.2	-33.6
Maximum	5228.2	3667.6	934.6	10606.7	8663.0	2516.2
Range	3483.9	2895.9	206.3	9210.8	7987.8	2549.8
Std. Deviation	1133.5	881.3	188.0	2231.7	2101.4	645.2

*الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على تقرير البنك الدولي

ثالثاً : هيكل النموذج القياسي المستخدم

في هذا الجزء من الدراسة يتم الوقوف على تأثير المتغيرات المستقلة على المتغيرات المعتمدة في الأردن ، ولإثبات فرضيات الدراسة ونقلها من الواقع النظري إلى التطبيق (العملي) تم الاستعانة بالاقتصاد القياسي الذي يضيف على العلاقات الوصفية سمة التقريب الواقعي كما يعمل على إثبات صحة النظريات الاقتصادية أو خطئها ومن ثمّ فإن استخدام أسلوب الاقتصاد القياسي يعد أمراً ضرورياً للحصول على إثباتات عملية صحيحة حول الظاهرة المدروسة، وكذلك للتأكد من صحة الفرضيات والعلاقات السلوكية بين المتغيرات المقاسة، لذا تم الاعتماد على بيانات حقيقية في التحليل والاستعانة بطريقة المربعات الصغرى (OLS) والتي تعتبر من أفضل الطرق لتقدير

النماذج ، واتساقاً مع ذلك ولغرض تحقيق بعض التجانس في احجام الارقام القياسية المستخدمة في التحليل تم الاعتماد على النموذج غير الخطي وباستخدام عدة صيغ تم التوصل إلى أفضل صيغة وهي الصيغة الجذرية لطرفي النموذج .

لذا يتكون النموذج من معادلة انحدار متعدد يتضمن مجموعة من المتغيرات المستقلة وهي (الإيرادات المحلية ، المساعدات الخارجية ، القروض الخارجية ، القروض الداخلية ، الاستثمار الأجنبي المباشر) والمؤثرة على ثلاثة متغيرات معتمدة وهي (الإنفاق الجاري العام ، الإنفاق الاستثماري العام ، إجمالي الإنفاق العام)، كما أن النموذج يتضمن المتغير العشوائي والذي يوضع بجانب المتغيرات المستقلة وهو يمثل جميع المتغيرات الأخرى التي تؤثر على المتغير المعتمد والتي لم يتم التطرق إليها .

ويمكن توصيف دوال الدراسة بالشكل الآتي :

$$Y1 = F (X1 , X2 , X3 , X4 , X5)$$

$$Y2 = F (X1 , X2 , X3 , X4 , X5)$$

$$Y3 = F (X1 , X2 , X3 , X4 , X5)$$

وإن الصيغ القياسية للنموذج هي :

$$\sqrt{Y1} = b0 + b1 \sqrt{x1} + b2 \sqrt{x2} + b3 \sqrt{x3} + b4 \sqrt{x4} + b5 \sqrt{x5} + Ui$$

$$\sqrt{Y2} = b0 + b1 \sqrt{x1} + b2 \sqrt{x2} + b3 \sqrt{x3} + b4 \sqrt{x4} + b5 \sqrt{x5} + Ui$$

$$\sqrt{Y3} = b0 + b1 \sqrt{x1} + b2 \sqrt{x2} + b3 \sqrt{x3} + b4 \sqrt{x4} + b5 \sqrt{x5} + Ui$$

Y2: الإنفاق الاستثماري العام وهو يمثل المتغير المعتمد (المستجيب) الأول وقد عبرنا عنه بالعملة المحلية وبالأرقام المطلقة وبالأسعار الثابتة المرجحة.

Y3: الإنفاق الجاري العام وهو يمثل المتغير المعتمد (المستجيب) الثاني وقد عبرنا عنه بالعملة المحلية وبالأرقام المطلقة وبالأسعار الثابتة المرجحة.

ويمكن توضيح تلك المتغيرات كما يلي :

أ. المتغيرات المعتمدة :

Y1: إجمالي الإنفاق العام وهو يمثل المتغير المعتمد (المستجيب) الثالث وقد عبرنا عنه بالعملة المحلية وبالأرقام المطلقة وبالأسعار الثابتة المرجحة.

ب. المتغيرات المستقلة :

X1: الإيرادات المحلية وقد عبرنا عنه بالعملة المحلية والأرقام المطلقة وبالأسعار الثابتة المرجحة .

X2: المساعدات الخارجية وقد عبرنا عنه بالعملة المحلية والأرقام المطلقة وبالأسعار الثابتة المرجحة .

X3: القروض الخارجية وقد عبرنا عنه بالعملة المحلية والأرقام المطلقة وبالأسعار الثابتة المرجحة .

X4: القروض الداخلية وقد عبرنا عنه بالعملة المحلية والأرقام المطلقة وبالأسعار الثابتة المرجحة .

X5: الاستثمار الأجنبي المباشر وقد عبرنا عنه بالعملة المحلية والأرقام المطلقة وبالأسعار الثابتة المرجحة .

U_i: المتغير العشوائي، وهو يعبر عن المتغيرات الأخرى جميعاً والتي يمكن أن تؤثر على المتغير المعتمد والتي لم يتطرق إليها الباحث، إذ أن لكل ظاهرة أو متغير مدروس العديد من العوامل المختلفة والتي تؤثر فيه بشتى الطرق، ولذا فقد يتناول المهتم بالموضوع أحد تلك العوامل أو مجموعة منها لكنه بدون شك لن يكون قادراً على الإلمام بجميع العوامل المؤثرة أما لصعوبة قياسها كميّاً أو لعدم القدرة على حصرها وتوفير البيانات اللازمة عنها لذلك يستعاض عنها بالمتغير (U_i) والذي يعبر عن تلك المتغيرات جميعاً .

رابعا : تحليل النماذج القياسية

تم تحليل النماذج القياسية الثلاثة التي تم الاشارة اليها باستخدام الاختبارات الآتية :

أ. اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) او بما يسمى اختبار الاستقرارية (Stationary Test) للسلاسل الزمنية : يعتبر اختبار جذر الوحدة خطوة أساسية لمعرفة استقرار السلاسل الزمنية موضع الدراسة وتحديد درجة تكامل هذه السلاسل لما لها من أهمية قصوى للوصول إلى نتائج سليمة وتجنباً لظاهرة الانحراف الزائف والذي يعني أن العلاقة بين متغيرين أو عدد من المتغيرات الاقتصادية تعبر عن علاقة زائفة، ومن بين أهم الأساليب المستخدمة لاكتشاف ذلك هو اختبار ديكي

فولر الموسع (ADF) ويتضمن هذا الاختبار ثلاثة معادلات انحدار مختلفة تحتوي الأولى على الحد الثابت والثانية بوجود الحد الثابت والاتجاه العام والثالثة بدون حد ثابت واتجاه عام ، ويتم اختبار فرضية العدم (H₀) والتي تفترض وجود جذر الوحدة و يتحقق ذلك إذا كانت قيمة (t) المحسوبة أقل من قيمة (t) الجدولية وبذلك يتطلب إعادة الاختبار مرة أخرى ولكن بعد أخذ الفروق ، أما الفرضية البديلة (H₁) والتي تفترض عدم وجود جذر الوحدة أي استقرار السلسلة عندما تكون قيمة (t) المحسوبة أكبر من قيمة (t) الجدولية وإذا تحقق ذلك عند المستوى يقال أنها متكاملة من الدرجة I(0) اما اذا تطلب الانتقال الى الفروق (2,1, d) لجعلها مستقرة نقول انها متكاملة من الدرجة I(d) . (ددان وكروش ، 2015 : 52-53)

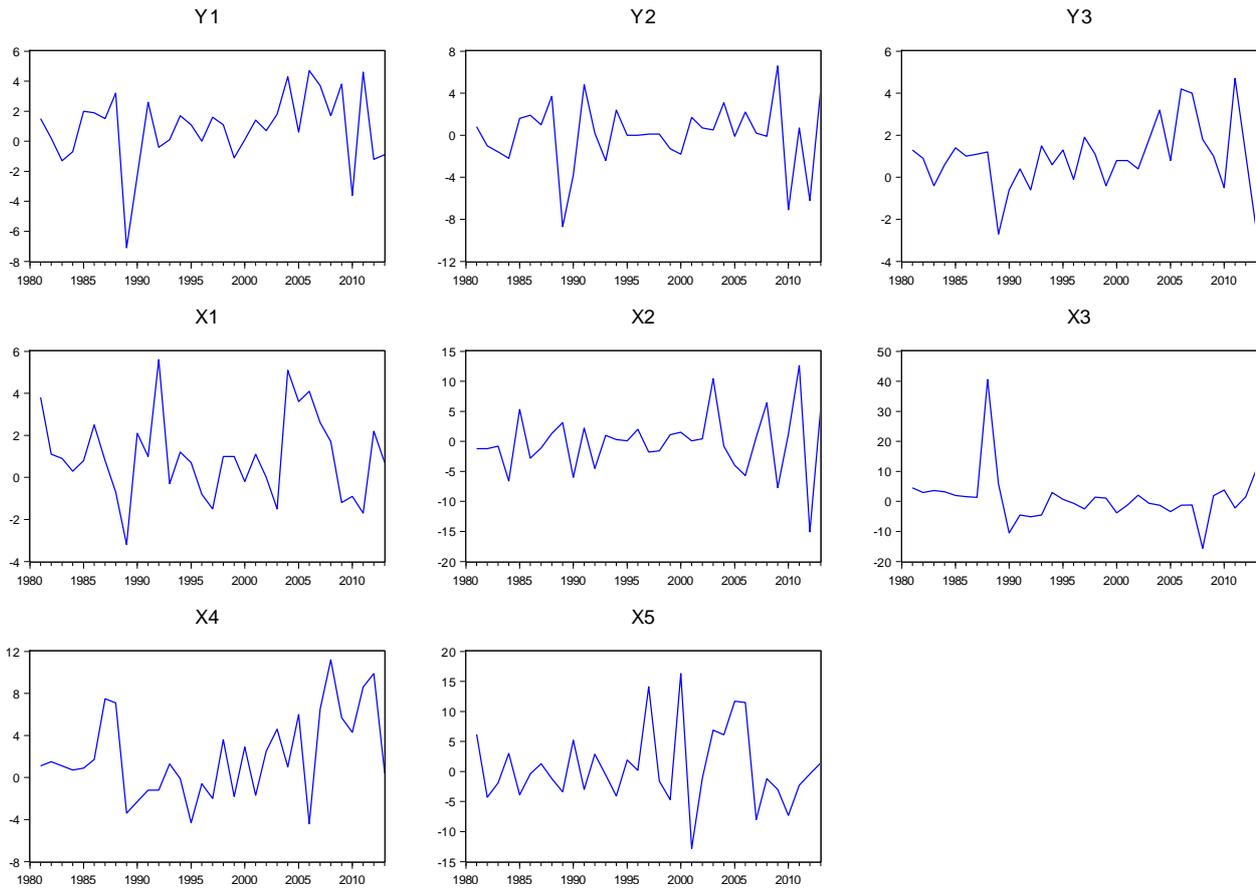
نلاحظ من الجدول (3) ان السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات كانت غير مستقرة عند المستوى (Level) أي عند قيمها الاصلية قبل أخذ الفرق الاول وبذلك تقبل بفرضية العدم (H₀) لان جميع قيم (t) المحسوبة كانت أقل من قيم (t) الجدولية عند مستوى معنوية (1%) و (5%) و (10%) ، وبعد اجراء اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع للسلسلة الاصلية عند الفرق الاول (first difference) تبين ان جميع المتغيرات اصبحت مستقرة كما هو موضح في الشكل (1) وبذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة (H₁) والتي تفترض عدم وجود جذر الوحدة لان جميع قيم (t) المحسوبة كانت أكبر من قيم (t) الجدولية عند مستوى معنوية (1%) و (5%) و (10%) ، وبما أن جميع المتغيرات اصبحت مستقرة عند الفرق الاول فهذا يعني انها متكاملة (Co-integration) من الدرجة الاولى I(1) سواء أكان بوجود حد ثابت أم بوجود حد ثابت واتجاه عام أم بعدم وجود حد ثابت واتجاه عام وبذلك يمكن تطبيق اختبار التكامل المشترك (Co-integration Test) .

جدول (3): نتائج إختبار ديكي فولر Augmented Dicky-Fuller (ADF) لجذر الوحدة قبل الاستقرار وبعد الاستقرار لمتغيرات الدراسة خلال المدة

2013 – 1980

القرار	الفرق الاول (1st difference)			المستوى (Level)			القيم المرحية عند 1%
	Noon	Trend & Intercept	Intercept	Noon	Trend & Intercept	Intercept	
	2.64	4.28	3.66	2.64	4.27	3.65	
مستقرة عند I(1)	4.23	4.66	4.47	2.52	3.12	0.79	X1
	0.0001	0.004	0.001	0.99	0.12	0.81	Prob.
مستقرة عند I(1)	6.68	6.73	6.58	0.65	4.25	4.35	X2
	0.000	0.000	0.000	0.43	0.01	0.002	Prob.
مستقرة عند I(1)	4.14	4.29	4.31	0.12	2.33	2.47	X3
	0.0002	0.009	0.003	0.71	0.41	0.13	Prob.
مستقرة عند I(1)	3.49	4.51	4.06	3.53	0.42	2.01	X4
	0.001	0.006	0.004	0.99	0.99	0.99	Prob.
مستقرة عند I(1)	6.41	6.27	6.36	0.30	2.26	1.25	X5
	0.000	0.000	0.000	0.57	0.44	0.64	Prob.
مستقرة عند I(1)	5.30	6.03	5.80	1.97	1.51	0.20	Y1
	0.000	0.000	0.000	0.99	0.80	0.97	Prob.
مستقرة عند I(1)	7.40	7.17	7.28	0.36	3.16	2.98	Y2
	0.000	0.000	0.000	0.55	0.11	0.05	Prob.
مستقرة عند I(1)	3.45	4.34	4.17	3.53	1.22	0.83	Y3
	0.001	0.009	0.003	0.99	0.91	0.99	Prob.

*الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج (Eviews)



شكل (1): تطور السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة بعد الاستقرارية خلال المدة 1980 – 2013

$H_0: J = 0$

ب. اختبار التكامل المشترك :

(Co-integration Test)

الفرضية البديلة : وتنص على وجود التكامل المشترك

$H_1: J \neq 0$

ووفقاً لاختبار جوهانسن للتكامل المشترك هناك حالتين للتحقق من وجود التكامل المشترك ومعنوية المتغيرات الحالة الاولى تتمثل بإحصائية أو قيمة الأثر (Trace Statistic) بمقارنتها مع القيمة الحرجة (Critical Value) والحالة الثانية تتمثل بإحصائية القيمة العظمى (Max-Eigen Statistic) بمقارنتها مع القيمة الحرجة (Critical Value) .

تشير نتائج اختبار جوهانسن كما هو مبين في الجدول (4) للنموذج الاول أن قيم الأثر بدون اتجاه وباتجاه واحد واثنين وثلاثة واربعة وخمسة اتجاهات (217.06 , 148.71 , 95.77 , 62.50 , 33.69 , 12.69) هي أكبر من القيم الحرجة (95.75 , 69.81 , 47.85 , 29.79 , 15.49 , 3.84)

بعد التأكد من اختبار الاستقرارية تبين أن السلاسل الزمنية مستقرة عند الفرق الاول وللتحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل فيما بين بيانات السلسلة الزمنية تم استخدام اختبار جوهانسن للتكامل المشترك كونه من أكثر الاختبارات شيوعاً في الدراسات المالية والاقتصادية الحديثة ، ويشترط لتطبيق اختبار التكامل المشترك ان تكون المتغيرات موضوع الدراسة متكاملة من نفس الدرجة لذا تم الاخذ بنظر الاعتبار الفرق الاول لجميع متغيرات الدراسة .

إن هذا الاختبار يفترض وجود فرضيتين أساسيتين هما :

فرضية العدم : وتنص على انعدام التكامل المشترك

الدرجة (3.84) على التوالي ، 14.26 ، 21.13 ، 27.58 ، 33.87 ، 40.07 ،

وبشكل عام هذا يدل على رفض فرضية العدم التي يفترض بعدم وجود اي اتجاه للتكامل المشترك عند مستوى معنوية (5%) والقبول بالفرضية البديلة أي ان المتغيرات متكاملة وهذا يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات داخل النموذج .

ج. اختبار جرانجر للسببية :

(Granger Causality Test)

يشير هذا الاختبار إلى أنه في حالة وجود تكامل مشترك بين متغيرين يدل على وجود علاقة سببية في اتجاه واحد على الاقل أي ان متغير واحد يسبب الاخر أو في اتجاهين أي أن كلا المتغيرين يسبب الاخر ، ويمكن أن لا تكون هناك علاقة سببية بين المتغيرين ، ويتم تحديد وجود علاقة من عدمها من خلال الاعتماد على قيمة (F) المحسوبة والتي يتم الحصول عليها من نتائج اختبار جرانجر للسببية ومقارنتها مع قيمة (F) الجدولية ، فان كانت قيمة (F) المحسوبة أكبر من قيمة (F) الجدولية فهذا دليل على وجود علاقة سببية بين المتغيرين وفي حالة العكس فيدل على عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرين . وقد اظهرت النتائج في الجدول (7) بان هناك علاقة سببية في اتجاه واحد بين الآتي :

- (القروض الخارجية يسبب اجمالي الانفاق العام)
- (الإيرادات المحلية يسبب الانفاق الاستثماري العام)

على التوالي ، والقيم العظمى بدون اتجاه وباتجاه واحد واثنين وثلاثة واربع وخمسة اتجاهات (33.26 ، 52.94 ، 68.34 ، 33.81 ، 28.81 ، 21.0 ، 12.69) هي أكبر من القيم الدرجة (40.07 ، 33.87 ، 27.58 ، 21.13 ، 14.26 ، 3.84) على التوالي. كما تشير نتائج اختبار جوهانسن والمبينة في الجدول (5) للنموذج الثاني أن قيم الأثر بدون اتجاه وباتجاه واحد واثنين وثلاثة واربع وخمسة اتجاهات (205.39 ، 140.56 ، 90.12 ، 53.05 ، 32.98 ، 14.50) هي أكبر من القيم الدرجة (95.75 ، 69.81 ، 47.85 ، 29.79 ، 15.49 ، 3.84) على التوالي، والقيم العظمى بدون اتجاه وباتجاه واحد واثنين واربع وخمسة اتجاهات (64.82 ، 50.44 ، 37.06 ، 18.47 ، 14.50) هي أكبر من القيم الدرجة (40.07 ، 33.87 ، 27.58 ، 14.26 ، 3.84) على التوالي ، ماعدا الاتجاه الثالث فكان اقل من القيمة الدرجة .

وايضا تشير نتائج اختبار جوهانسن والمبينة في الجدول (6) للنموذج الثالث أن قيم الأثر بدون اتجاه وباتجاه واحد واثنين وثلاثة واربع وخمسة اتجاهات (212.60 ، 152.25 ، 100.82 ، 62.01 ، 33.69 ، 11.65) هي أكبر من القيم الدرجة (95.75 ، 69.81 ، 47.85 ، 29.79 ، 15.49 ، 3.84) على التوالي ، والقيم العظمى بدون اتجاه وباتجاه واحد واثنين وثلاثة واربع وخمسة اتجاهات (60.34 ، 51.43 ، 38.81 ، 28.31 ، 22.04 ، 11.65) هي أكبر من القيم

جدول (4): نتائج اختبار التكامل المشترك للنموذج الاول

Sample (adjusted): 1984 2013

Included observations: 30 after adjustments

Trend assumption: Linear deterministic trend

Series: Y1 X1 X2 X3 X4 X5

Lags interval (in first differences): 2 to 2

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.897535	217.0624	95.75366	0.0000
At most 1 *	0.828763	148.7152	69.81889	0.0000
At most 2 *	0.670046	95.77394	47.85613	0.0000
At most 3 *	0.617331	62.50985	29.79707	0.0000
At most 4 *	0.503428	33.69234	15.49471	0.0000
At most 5 *	0.344954	12.69152	3.841466	0.0004

Trace test indicates 6 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.897535	68.34716	40.07757	0.0000
At most 1 *	0.828763	52.94125	33.87687	0.0001
At most 2 *	0.670046	33.26408	27.58434	0.0083
At most 3 *	0.617331	28.81751	21.13162	0.0034
At most 4 *	0.503428	21.00083	14.26460	0.0037
At most 5 *	0.344954	12.69152	3.841466	0.0004

Max-eigenvalue test indicates 6 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

جدول (5): نتائج اختبار التكامل المشترك للنموذج الثاني

Sample (adjusted): 1984 2013
 Included observations: 30 after adjustments
 Trend assumption: Linear deterministic trend
 Series: Y2 X1 X2 X3 X4 X5
 Lags interval (in first differences): 2 to 2
 Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.884789	205.3932	95.75366	0.0000
At most 1 *	0.813879	140.5636	69.81889	0.0000
At most 2 *	0.709302	90.12279	47.85613	0.0000
At most 3 *	0.487914	53.05868	29.79707	0.0000
At most 4 *	0.459894	32.98082	15.49471	0.0001
At most 5 *	0.383299	14.50114	3.841466	0.0001

Trace test indicates 6 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.884789	64.82964	40.07757	0.0000
At most 1 *	0.813879	50.44078	33.87687	0.0002
At most 2 *	0.709302	37.06412	27.58434	0.0023
At most 3	0.487914	20.07786	21.13162	0.0697
At most 4 *	0.459894	18.47968	14.26460	0.0102
At most 5 *	0.383299	14.50114	3.841466	0.0001

Max-eigenvalue test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

جدول (6): نتائج اختبار التكامل المشترك للنموذج الثالث

Sample (adjusted): 1984 2013

Included observations: 30 after adjustments

Trend assumption: Linear deterministic trend

Series: Y3 X1 X2 X3 X4 X5

Lags interval (in first differences): 2 to 2

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.866219	212.6053	95.75366	0.0000
At most 1 *	0.819949	152.2587	69.81889	0.0000
At most 2 *	0.725752	100.8232	47.85613	0.0000
At most 3 *	0.610840	62.01150	29.79707	0.0000
At most 4 *	0.520417	33.69856	15.49471	0.0000
At most 5 *	0.321890	11.65338	3.841466	0.0006

Trace test indicates 6 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.866219	60.34661	40.07757	0.0001
At most 1 *	0.819949	51.43545	33.87687	0.0002
At most 2 *	0.725752	38.81171	27.58434	0.0012
At most 3 *	0.610840	28.31294	21.13162	0.0041
At most 4 *	0.520417	22.04518	14.26460	0.0024
At most 5 *	0.321890	11.65338	3.841466	0.0006

Max-eigenvalue test indicates 6 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

جدول (7): نتائج اختبار جرانجر (Granger) للسببية للمتغيرات المستقلة مع المتغيرات المعتمدة عند مستوى معنوية 5% وللمدة 1980 – 2013

The direction of the relationship	F- Statistic	Probability	Result	Relation Result
Y1 → X1	1.173	0.325	غير معنوي	لا توجد علاقة
X1 → Y1	1.841	0.179	غير معنوي	لا توجد علاقة
Y1 → X2	0.776	0.471	غير معنوي	لا توجد علاقة
X2 → Y1	1.018	0.375	غير معنوي	لا توجد علاقة
Y1 → X3	0.005	0.995	غير معنوي	لا توجد علاقة
X3 → Y1	10.105	0.001	معنوي	توجد علاقة
Y1 → X4	1.675	0.207	غير معنوي	لا توجد علاقة
X4 → Y1	1.895	0.171	غير معنوي	لا توجد علاقة
Y1 → X5	0.740	0.487	غير معنوي	لا توجد علاقة
X5 → Y1	1.436	0.256	غير معنوي	لا توجد علاقة

Y2 → X1	1.511	0.239	غير معنوي	لا توجد علاقة
X1 → Y2	3.173	0.058	معنوي	توجد علاقة
Y2 → X2	2.008	0.154	غير معنوي	لا توجد علاقة
X2 → Y2	0.239	0.789	غير معنوي	لا توجد علاقة
Y2 → X3	0.020	0.978	غير معنوي	لا توجد علاقة
X3 → Y2	9.232	0.001	معنوي	توجد علاقة
Y2 → X4	0.268	0.767	غير معنوي	لا توجد علاقة
X4 → Y2	2.217	0.129	غير معنوي	لا توجد علاقة
Y2 → X5	0.304	0.741	غير معنوي	لا توجد علاقة
X5 → Y2	0.969	0.393	غير معنوي	لا توجد علاقة
Y3 → X1	1.363	0.274	غير معنوي	لا توجد علاقة
X1 → Y3	1.022	0.374	غير معنوي	لا توجد علاقة
Y3 → X2	0.174	0.841	غير معنوي	لا توجد علاقة
X2 → Y3	2.449	0.106	غير معنوي	لا توجد علاقة
Y3 → X3	0.004	0.996	غير معنوي	لا توجد علاقة
X3 → Y3	2.053	0.149	غير معنوي	لا توجد علاقة
Y3 → X4	4.509	0.021	معنوي	توجد علاقة
X4 → Y3	0.662	0.524	غير معنوي	لا توجد علاقة
Y3 → X5	1.388	0.267	غير معنوي	لا توجد علاقة
X5 → Y3	0.757	0.479	غير معنوي	لا توجد علاقة

*الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج (Eviews)

إلى المعلمات الهيكلية المنفردة المتمثلة باختبار (t) ومعامل التحديد R^2 واختبار (F) واختبار (D.W) واختبار (VIF) ، إذ إن اختبار (t) يستخدم لإعطاء تصور لمدى معنوية تأثير المتغيرات المستقلة كلا على حدى على المتغير المعتمد أما معامل التحديد R^2 فهو يستخدم لتوضيح العلاقات الدالية بين المتغيرات المستقلة والمتغير المعتمد ، بمعنى أنه يعطي تصوراً لحجم تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير المعتمد بشكل نسبة مئوية ، كما يستخدم اختبار (F) لاختبار معنوية العلاقة الخطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير المعتمد، وان اختبار (VIF) يشخص الارتباط الخطي المتعدد أو الازدواج الخطي بين متغيرات الدراسة، واخيراً فان اختبار (D.W) يكشف مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء ، وقبل أن ندخل في تفاصيل تحليل أثر المتغيرات المستقلة على المتغيرات المعتمدة لابد أن ننوه إلى أن قيمة t الجدولية هي (1.69) وأن قيمة F الجدولية هي (2.56) عند مستوى معنوية (0.05) ، وفيما يلي تحليل نتائج النموذج القياسي المستخدم وكما هو موضح في الجداول الأتية:

- (القروض الخارجية يسبب الانفاق الاستثماري العام)
- (الانفاق الجاري العام يسبب القروض الداخلية)

ومعنى ذلك عندما تستلم الحكومة الاردنية قروض من الخارج فبإمكانها زيادة اجمالي الانفاق العام ، وعندما تتوفر لدى الحكومة الاردنية إيرادات محلية كافية وقروض خارجية فبإمكانها ان توجهها نحو الانفاق الاستثماري العام وهذا يساعد الحكومة على تحقيق ارباح من الانفاق الاستثماري وتوجيهها نحو تسديد القروض الخارجية وفوائدها في المستقبل ، كما انه في حالة زيادة الانفاق الجاري من قبل الحكومة الاردنية فبإمكانه مقابل ذلك الاقتراض من الجمهور لان تلك النفقات الجارية اصبحت بيد الجمهور فبإمكان الحكومة الحصول عليها من خلال الاقتراض الداخلي عن طريق اصدار السندات مثلاً .

د. اختبار الانحدار المتعدد للنموذج غير الخطي (نموذج الجذر التربيعي) :

بما أن الغرض الرئيس من النموذج هو التحليل والتقدير واختبار الفرضيات فان تقييم صلاحيته التحريمية يجب أن تستند

إلى ارتفاع في إجمالي الإنفاق العام بنسبة (0.160650) أي ارتفاع بمقدار (160650) دينار، وفيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر فكان تأثيره موجباً أيضاً إذ إن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بمليون دينار رافقه ارتفاع في إجمالي الإنفاق العام بنسبة (0.049313) أي ارتفاع بمقدار (49313) دينار. وتشير قيمة معامل التحديد (R^2) إلى أن المتغيرات المستقلة والمستخدم في النموذج تفسر (25%) من التغير الحاصل في إجمالي الإنفاق العام، أما النسبة المتبقية والبالغة (75%) فتعود إلى متغيرات أخرى لم يتضمنها النموذج، وتكشف لنا قيمة (F) المحسوبة والبالغة (3.77) بأنها معنوية وهي أكبر من القيمة الجدولية.

نخلص مما تقدم وبالاستناد إلى معنوية قيمة (T) إلى أن للإيرادات المحلية دوراً كبيراً في تقرير مستوى إجمالي الإنفاق العام.

1. نتائج تقدير أثر المتغيرات المستقلة على إجمالي الإنفاق العام في الأردن :

يتبين من النتائج المعروضة في جدول (8) أن للإيرادات المحلية أثراً موجباً ومعنوياً إذ إن زيادة الإيرادات المحلية بمليون دينار يؤدي إلى ارتفاع في إجمالي الإنفاق العام بنسبة (0.537104) أي ارتفاع بمقدار (537104) دينار، كما أن للمساعدات الخارجية تأثيراً موجباً أيضاً إذ إن زيادة المساعدات الخارجية بمليون دينار يؤدي إلى ارتفاع في إجمالي الإنفاق العام بنسبة (0.142592) أي ارتفاع بمقدار (142592) دينار، أما القروض الخارجية فكان له تأثيراً موجباً أيضاً إذ إن زيادة القروض الخارجية بمليون دينار رافقه ارتفاع في إجمالي الإنفاق العام بنسبة (0.034619) أي ارتفاع بمقدار (34619) دينار، أما القروض الداخلية فكان تأثيره موجباً أيضاً إذ إن زيادة القروض الداخلية بمليون دينار يؤدي

جدول (8): نتائج تقدير أثر المتغيرات المستقلة على إجمالي الإنفاق العام في الأردن خلال المدة (1980 - 2013)

Dependent Variable: Y1

Method: Least Squares

Sample (adjusted): 1981 2013

Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.064751	0.509467	-0.127095	0.8998
X1	0.537104	0.233872	2.296572	0.0296
X2	0.142592	0.087695	1.626005	0.1156
X3	0.034619	0.049650	0.697256	0.4916
X4	0.160650	0.100825	1.593353	0.1227
X5	0.049313	0.065989	0.747284	0.4614
R-squared	0.249149	Mean dependent var		0.827273
Adjusted R-squared	0.110103	S.D. dependent var		2.422069
S.E. of regression	2.284843	Akaike info criterion		4.653438
Sum squared resid	140.9538	Schwarz criterion		4.925530
Log likelihood	-70.78172	Hannan-Quinn criter.		4.744988
F-statistic	3.771244	Durbin-Watson stat		2.516162
Prob(F-statistic)	0.033287			

2. نتائج تقدير أثر المتغيرات المستقلة على الإنفاق

الاستثماري العام في الأردن :

(0.004936) أي ارتفاع بمقدار (4936) دينار ، وفيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر فكان تأثيره موجباً أيضاً إذ إن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بمليون دينار رافقه ارتفاع في الإنفاق الاستثماري العام بنسبة (0.025420) أي ارتفاع بمقدار (25420) دينار.

وتشير قيمة معامل التحديد (R^2) إلى أن المتغيرات المستقلة والمستخدم في النموذج تفسر (19%) من التغير الحاصل في الإنفاق الاستثماري العام ، أما النسبة المتبقية والبالغة (81%) فتعود إلى متغيرات أخرى لم يتضمنها النموذج، وتكشف لنا قيمة (F) المحسوبة والبالغة (2.92) بأنها معنوية وهي أكبر من القيمة الجدولية.

نخلص مما تقدم وبالاستناد إلى معنوية قيمة (T) إلى أن للإيرادات المحلية دوراً كبيراً في تقرير مستوى الإنفاق الاستثماري العام

يتبين من النتائج المعروضة في جدول (9) أن للإيرادات المحلية أثراً موجباً ومعنوياً إذ إن زيادة الإيرادات المحلية بمليون دينار يؤدي إلى ارتفاع في الإنفاق الاستثماري العام بنسبة (0.677076) أي ارتفاع بمقدار (677076) دينار ، كما أن للمساعدات الخارجية تأثيراً موجباً أيضاً إذ إن زيادة المساعدات الخارجية بمليون دينار يؤدي إلى ارتفاع في الإنفاق الاستثماري العام بنسبة (0.207443) أي ارتفاع بمقدار (207443) دينار ، أما القروض الخارجية فكان له تأثيراً موجباً أيضاً إذ إن زيادة القروض الخارجية بمليون دينار رافقه ارتفاع في الإنفاق الاستثماري العام بنسبة (0.104607) أي ارتفاع بمقدار (104607) دينار ، أما القروض الداخلية فكان تأثيره موجباً أيضاً إذ إن زيادة القروض الداخلية بمليون دينار يؤدي إلى ارتفاع في الإنفاق الاستثماري العام بنسبة

جدول (9): نتائج تقدير أثر المتغيرات المستقلة على الإنفاق الاستثماري العام في الأردن خلال المدة (1980 – 2013)

Dependent Variable: Y2

Method: Least Squares

Sample (adjusted): 1981 2013

Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.741830	0.700552	-1.058922	0.2990
X1	0.677076	0.321590	2.105402	0.0447
X2	0.207443	0.120586	1.720287	0.0968
X3	0.104607	0.068272	1.532206	0.1371
X4	0.004936	0.138642	0.035600	0.9719
X5	0.025420	0.090739	0.280142	0.7815
R-squared	0.192313	Mean dependent var		0.012121
Adjusted R-squared	0.042742	S.D. dependent var		3.211187
S.E. of regression	3.141812	Akaike info criterion		5.290442
Sum squared resid	266.5166	Schwarz criterion		5.562535
Log likelihood	-81.29230	Hannan-Quinn criter.		5.381993
F-statistic	2.925460	Durbin-Watson stat		2.507225
Prob(F-statistic)	0.045009			

3. نتائج تقدير أثر المتغيرات المستقلة على الإنفاق

الجاري العام في الأردن :

الجاري العام بنسبة (0.140165) أي ارتفاع بمقدار (140165) دينار ، وفيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر فكان تأثيره موجباً أيضاً إذ إن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بمليون دينار رافقه ارتفاع في الإنفاق الجاري العام بنسبة (0.040528) أي ارتفاع بمقدار (40528) دينار.

وتشير قيمة معامل التحديد (R^2) إلى أن المتغيرات المستقلة والمستخدم في النموذج تفسر (24%) من التغير الحاصل في الإنفاق الجاري العام ، أما النسبة المتبقية والبالغة (76%) فتعود إلى متغيرات أخرى لم يتضمنها النموذج، وتكشف لنا قيمة (F) المحسوبة والبالغة (3.01) بأنها معنوية وهي أكبر من القيمة الجدولية.

نخلص مما تقدم وبالاستناد إلى معنوية قيمة (T) إلى أن للقروض الداخلية دوراً كبيراً في تقرير مستوى الإنفاق الجاري العام

يتبين من النتائج المعروضة في جدول (10) أن للإيرادات المحلية أثراً موجباً إذ إن زيادة الإيرادات المحلية بمليون دينار يؤدي إلى ارتفاع في الإنفاق الجاري العام بنسبة (0.226454) أي ارتفاع بمقدار (226454) دينار ، كما أن للمساعدات الخارجية تأثيراً موجباً أيضاً إذ إن زيادة المساعدات الخارجية بمليون دينار يؤدي إلى ارتفاع في الإنفاق الجاري العام بنسبة (0.064066) أي ارتفاع بمقدار (64066) دينار ، أما القروض الخارجية فكان له تأثيراً سلبياً إذ إن زيادة القروض الخارجية بمليون دينار رافقه انخفاض في الإنفاق الجاري العام بنسبة (-0.017988) أي انخفاض بمقدار (17988) دينار ، أما القروض الداخلية فكان تأثيره موجباً ومعنوياً إذ إن زيادة القروض الداخلية بمليون دينار يؤدي إلى ارتفاع في الإنفاق

جدول (10): نتائج تقدير أثر المتغيرات المستقلة على الإنفاق الجاري العام في الأردن خلال المدة (1980 - 2013)

Dependent Variable: Y3

Method: Least Squares

Sample (adjusted): 1981 2013

Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.435814	0.336004	1.297048	0.2056
X1	0.226454	0.154244	1.468157	0.1536
X2	0.064066	0.057836	1.107708	0.2778
X3	-0.017988	0.032745	-0.549346	0.5873
X4	0.140165	0.066496	2.107855	0.0445
X5	0.040528	0.043521	0.931216	0.3600
R-squared	0.240445	Mean dependent var		0.939394
Adjusted R-squared	0.099787	S.D. dependent var		1.588226
S.E. of regression	1.506902	Akaike info criterion		3.820954
Sum squared resid	61.31033	Schwarz criterion		4.093046
Log likelihood	-57.04574	Hannan-Quinn criter.		3.912505
F-statistic	3.018420	Durbin-Watson stat		2.082111
Prob(F-statistic)	0.038513			

هـ. اختبار الازدواج الخطي :

من خلال النتائج الواردة في جدول (11) تبين عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي بين متغيرات الدراسة حيث كانت قيمة VIF للمتغيرات المستقلة أقل من خمسة .

و. اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء :

سيتم الاعتماد على اختبار ديرين واتسون (Durbin Watson test) لفحص مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء باستخدام برنامج Eviews ، إن هذا الاختبار يفترض وجود فرضيتين أساسيتين هما:

فرضية العدم : وتنص على انعدام الارتباط الذاتي

$$H_0: P = 0$$

الفرضية البديلة : وتنص على وجود الارتباط الذاتي

$$H_1: P \neq 0$$

حيث يتم المقارنة من خلال هذا الاختبار بين قيمة (DW)

المحسوبة والتي تساوي (2.52 , 2.51 , 2.08) على التوالي

للمناذج الثلاثة وقيمة (DW) الجدولية مع الأخذ بنظر الاعتبار

عدد المشاهدات $N = 34$ وعدد المتغيرات المستقلة $K = 5$

نجد قيمة d_U تساوي 1.81 وقيمة d_L تساوي 1.15 وهاتين

القيمتين تحددان مساحة ما بين (0 ، 4) وكما هو موضح

في الشكل (2) فأنا قيم (DW) المحسوبة تقع ضمن منطقة

عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء حيث كانت $2 < DW < 2$

($d_L - 4$) وبالتالي النمادج الثلاثة لا تحتوي على مشكلة

الارتباط الذاتي للأخطاء .

لغرض بناء نموذج ذو مصداقية عالية وخاصة عند اعتمادها في التطبيق والتنبؤ ، ينبغي عدم وجود ارتباط بين متغيرات الدراسة ، وهناك عدة طرق يمكن من خلالها الكشف وتشخيص الارتباط الخطي المتعدد أو الازدواج الخطي بين متغيرات الدراسة ، ونكتفي بالإشارة الى طريقة واحدة فقط وهي استخدام معامل (variance inflation factor) ويرمز له اختصاراً (VIF) حيث يتم في البداية حساب قيمة (Tolerance) لكل من المتغيرات المستقلة بالشكل الآتي:

$$\text{Tolerance value} = 1 - R^2$$

ثم يستخرج VIF وفق الصيغة الآتية :

$$\text{VIF} = 1 \div \text{Tolerance}$$

ويعتبر هذا المعامل مقياساً لتأثير الارتباط بين المتغيرات

المستقلة على زيادة تباين معلمة المتغير المستقل .

ان الحصول على قيمة VIF لأحد المتغيرات المستقلة بمقدار

تزيد عن خمسة تشير الى أن تقدير المعلمة المرافقة يتأثر بمشكلة

الازدواج الخطي وأن قيمة VIF أقل من ذلك يشير إلى عدم

تأثر أي منها بمشكلة الازدواج الخطي .

ولغرض التأكد من وجود مشكلة الازدواج الخطي من عدمه

فقد تم تطبيق هذا الاختبار وتم الحصول على المعلومات الآتية

الموضحة في الجدول (11) :

جدول (11): نتائج اختبار VIF للازدواج الخطي

المتغيرات	Tolerance	VIF
X1	0.751	1.331
X2	0.801	1.249
X3	0.910	1.099
X4	0.977	1.023
X5	0.928	1.077

*الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الحاسبة

0	$d_L = 1.15$	$du = 1.81$	2	2.19	2.85	4
$P > 0$?	$P = 0$	$P = 0$?	$P < 0$	
ارتباط ذاتي موجب	منطقة غير محددة	عدم وجود ارتباط ذاتي	عدم وجود ارتباط ذاتي	منطقة غير محددة	ارتباط ذاتي سالب	
0	d_L	du	2	$4 - du$	$4 - d_L$	4

شكل (2): مناطق القبول والرفض لاختبار ديرين واتسون

لتصل إلى ثلاثة أرباع وفي بدايات الألفية الثالثة وصلت إلى أكثر 80% .

3. تراجع نصيب الإنفاق الاستثماري من إجمالي الإنفاق العام في الأردن خلال المدة موضوع الدراسة من 38% إلى أقل من 20% ووصل إلى أدنى حد له في عام 2012 إذ بلغ 10% فقط .

4. تبين من خلال نتائج اختبار جذر الوحدة بان بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة لم تكن مستقرة عند المستوى واستقرت جميعها عند الفرق الاول .

5. من خلال اختبار جوهانسن للتكامل المشترك تبين بأن هناك علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات داخل النموذج كما بين اختبار جرانجر للسببية بان هناك علاقة سببية وباتجاه واحد بين (القروض الخارجية مع اجمالي الانفاق العام) وبين (الإيرادات المحلية والقروض الخارجية مع الانفاق الاستثماري العام) وبين (الانفاق الجاري العام مع القروض الداخلية)

الاستنتاجات والمقترحات

أولاً: الاستنتاجات

توصلت الدراسة للاستنتاجات الآتية :

1. شهدت المستويات السنوية لإجمالي الإنفاق العام نمواً مستمراً في الأردن إذ تضاعف بمرة ونصف تقريباً خلال المدة موضوع الدراسة نتيجة لتطور نظرة الحكومة للإنفاق العام وتزايد الموارد المالية فضلاً عن التغيرات الجوهرية التي طرأت على الفلسفة الاجتماعية المتمثلة بتطوير حياة المجتمع والتعقد البيئي وبرزت حاجات ومطالب حديثة للمجتمع يستلزم إشباعها من قبل الحكومة عن طريق الإنفاق العام .

2. تبين من خلال الهيكل الإنتاجي للإنفاق العام في الأردن بأن حصة الإنفاق الجاري من إجمالي الإنفاق كانت تفوق حصته من الإنفاق الاستثماري ففي عقد الثمانينيات بلغت حصة الإنفاق الجاري ثلثي الإنفاق العام وازدادت في عقد التسعينيات

6. أن للإيرادات المحلية والمساعدات الخارجية والقروض الداخلية والخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر دوراً مهماً في تحديد مستوى الإنفاق العام .

7. من خلال نتائج اختبار الانحدار المتعدد تبين أن (للإيرادات المحلية ، المساعدات الخارجية، القروض الخارجية، القروض الداخلية، الاستثمار الأجنبي المباشر) أثر ايجابي على (إجمالي الإنفاق العام ، الإنفاق الاستثماري العام، الإنفاق الجاري العام) ماعدا القروض الخارجية فقد كان تأثيرها سلبياً على الإنفاق الجاري العام.

8. تبين من خلال معنوية قيم (T) للانحدار المتعدد أن للإيرادات المحلية دوراً كبيراً في تقرير مستوى إجمالي الإنفاق العام والإنفاق الاستثماري العام في حين كان للقروض الداخلية دوراً كبيراً في تقرير مستوى الإنفاق الجاري العام.

ثانياً: المقترحات

توصلت الدراسة إلى جملة من المقترحات أهمها :

1. على الحكومة الأردنية أن تتبنى إستراتيجيات محددة للإنفاق العام لاسيما فيما يتعلق بمستوياته ودرجات نموه لضمان سير الخطط والأهداف التي وضعتها بشكل محكم وورصين .
2. ضرورة تحقيق التوازن في الهيكل الإنتاجي للإنفاق العام وخاصة فيما يتعلق بالإنفاق الاستثماري لما لتلك الأخيرة من دور كبير في تعزيز الخطط التنموية وتحقيق النمو الاقتصادي داخل الدولة .
3. الاعتماد قدر الإمكان على الموارد المالية المحلية لتمويل النفقات العامة أو ترشيدها من أجل كفاية تلك الموارد .
4. عدم الاعتماد بصورة كبيرة على القروض الخارجية في تمويل النفقات العامة لان تلك القروض تؤثر سلباً على الاقتصاد وخاصة في الأجل الطويل عندما تتراكم تلك القروض وفوائدها .
5. توجيه الأموال المتأتية من الخارج وخاصة القروض الخارجية نحو النفقات الاستثمارية من أجل مسألة مهمة وهي أن تلك النفقات تدر بعائدات للدولة ما يمكنها من تسديد أقساط تلك القروض وفوائدها في المستقبل .
6. فتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة لما لتلك الاستثمارات من أثر ايجابي كبير على الاقتصاد المحلي وخاصة فيما يتعلق بزيادة الإيرادات للدولة المضيفة .

المصادر

أولاً: المصادر العربية

أ. الرسائل الجامعية :

- أبو زعيتر، أحمد خميس عبد العزيز، 2012، دور الإيرادات المحلية في تمويل الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ، جامعة الازهر - غزة .
 - بصديق، محمد، 2009، النفقات العامة للجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
 - محمد، بن عزة، 2010 ، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف(دراسة تقييمية لسياسة الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2009)، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان ، الجزائر .
- ب. الدوريات :
- أبو مدللة، سمير - الخضري، إيمان، 2016، الإيرادات العامة والنفقات العامة الفلسطينية: المشكلات والحلول 1995 - 2015 ، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية ، العدد 6 .
 - الحجاجيا، سليم سليمان، 2018 ، محددات الإنفاق العام في بعض الدول العربية للفترة (2000-2014) ، المجلة الاردنية للعلوم الاقتصادية ، المجلد 5 ، العدد 2 .
 - الدليمي، محمد، 2003، اتجاهات الإنفاق العام في إمارة أبو ظبي خلال عقد التسعينات، مجلة أفاق اقتصادية، المجلد 24، العدد 4 .
 - الزعبي، خالد يوسف، 2011 ، العوامل المؤثرة في حجم الانفاق الرأسمالي في الموازنة العامة الاردنية خلال الفترة 1980 - 2006 ، مجلة المنارة ، المجلد 17، العدد 5.
 - العمري ، لعجال - يعقوبي ، محمد ، 2016 ، تحليل الأثر الكمي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، العدد 5 .
 - ددان، عبد الغني - كروش ، راضية ، 2015 ، دراسة محددات تكامل أسواق الأوراق المالية حالة دول شمال إفريقيا ، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية ، العدد 6 .

- Corina , Căruntu , 2013 , Public Debt: Structure And Characteristics Romania's Case , Economy Series, Facultatea de Științe Economice și Gestiunea Afacerilor, Vol. 3 .
- Kunle M., Adeleke - Olowe S.O & Oluwafolakemi, Fasesin Oladipo , 2014 , Impact of Foreign Direct Investment on Nigeria Economic Growth, International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences , Vol. 4, No. 8 .
- Nunnenkamp , Peter , 2004 , To What Extent Can Foreign Direct Investment Help Achieve International Development Goals ? , The World Economy , Vol. 27, Iss. 5.
- Randhawa, Guljinder Kaur , 2012 , Foreign Aid in Economic Development, International Journal of Computing & Business Research , Vol. 3 , Iss.6 .
- S. Ayadi , Folorunso & O. Ayadi , Felix , 2008 , The Impact of External Debt on Economic Growth: a comparative study of nigerian and south Africa , Journal of Sustainable Development in Africa , Vol. 10, No.3.
- Streak , Judith , 1998 , The Determinants of FDI and South Africa's Industrial Development Strategy : Towards a research Agenda , draft working paper , Cape Town , School of Economics , University of Cape Town.
- Zouhaier , Hadhek & Fatma , Mrad , 2014 , Debt and Economic Growth, International Journal of Economics and Financial Issues , Vol. 4, No. 2.

B. BOOKS :

- Appleyard R., Dennis & Field, J. Alfred, 1998 , International Economics , 3rd ed. , Mc Graw-Hill Companies , Inc. , New York ,USA.
- Gareth D.Myles , 2001 , Public Economics , Cambridge New York: Cambridge University Press.
- Hill, Charles W.L. , 2007 , International Business : completion in the global marketplace , McGraw-Hill/Irwin companies , New York.

- وهيبية، سراج ، 2018، دراسة تحليلية لسياسة الانفاق العام في الجزائر، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية ، العدد 19 .

ج. الكتب :

- الخطيب ، خالد شحاده - شامية ، أحمد زهير ، 2007 ، أسس المالية العامة ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن .
- الفارس ، عبد الرزاق ، 1997، الحكومة والفقراء والإنفاق العام : دراسة لظاهرة عجز الموازنة وأثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
- الفار ، مصطفى ، 2008 ، الادارة المالية العامة ، دار اسامة للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن .
- القيسي ، أعاد حمود ، 2008 ، المالية العامة والتشريع الضريبي ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن .
- الهيتي ، نوزاد عبد الرحمن- الخشالي ، منجد عبداللطيف، 2005 ، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة ، دار المناهج للنشر، عمان، الاردن.
- خليل ، علي محمد - اللوزي ، سليمان احمد ، 1999، المالية العامة ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن.
- عبد الحميد ، عبدالمطلب ، 2010 ، اقتصاديات المالية العامة ، الشركة العربية المتحدة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر .

ثانيا : المصادر الانكليزية

A. ARTICLES :

- Babu , James Ochieng , Symon Kiprop , Aquilars M.kalio & Mose Gisore , 2014 , external debt and economic growth in the east Africa community , African journal of business management , Vol. 8, No.21.
- Chinweoke , Nwaeze - Njoku, Ray & Nwaeze, Okeoma Paschal , 2014 , Impact of Government Expenditure on Nigeria's Economic Growth (1992 - 2011) , Amultidisciplinary journal of global macro trends, The Macro theme Review , Vol.3, No.7.

پوخته

ئارمانجا قه كولینئ ئه وه شلوفه کرنا پیشکه فتنا هه یکه لئ به رهه م ئینانی یئ مه زاختنا گشتی ل ئوردنی و رولئ هنده ک میکانیک پاره ییدانی و کارتیکرنا وئ ل سه ر بیانایتیت سالانه یئ خه رجکرنا گشتی و هه سکه لئ به رهه م هینانی وه ک خه رجکرنا قه کری ووه به رهینانا گشتی وه ک گورانکارین پشت به ستن وهنده کورانکارین سه ربه خو وه ک (داهاتی نافخو، هاریکارین ده رقه ی، قه رزین نافخوی، وه به رهینانا بیانی یا ئیکسه ر) بو ماوه کئ دهست نیشانکری ژ سالا 1980 تا 2013، بو مه دیار بو ژ قه کولینئ کو ریژا خه رجکرنا قه کری نژیکی سییه کا خه رجکرنا گشتی ب ده ست خو قه ئینا بلئ ریژا خه رجکرنا وه به رهینانی سییه ک بتنی بو، هه روسا ریژا سه ربه خو یا گشتی ده ست بیکر ئاراسته یه کئ به رز تا کو کهشتیه سی جاریک کوی خه رجکرنا گشتی ل سالی نوتا و ل ده ست پیکا هزاریا سیئ ژ چه رخی بیسا و ئیکئ بلئ ریژا خه رجکرنا وه به رهینانی که هشته کیتر ژ چاریکئ د وی ماوه ی دا، دئه نجامئ هه لسه نگاندا ره گئ ئیکئ دیار بو کو هه می کورانکار مستقر بون ل جیاوازا ئیکئ و پشتی جوهانسن یا ته ماما پشکدار دیار بو کو په یوه ندیبه کا یه کسان ماوی دریژ هه یه دناق نوموه ی دا هه روه سا هه لسه نگاندا جرانجی یا ئه گه ری دیار بو کو په یوه ندیبه کا ئه گه ری و ئیک لایه ن یا هه ی دناقبه را (قه رزین ده ره کی دکه ل کومئ انفاقا گشتی) و دناقبه را (ایرادات خوی و قه رزین ده ره کلا دکه ل انفاقا وه به رهینانی یا گشتی) و دناقبه را (انفاقا جاری یا گشتی دکه ل قه رزین نافخوی)، هه روه سا (ایراداتیت نافخوی، هاریکارین ده ره کی، قه رزین ده ره کی، قه رزین نافخوی، وه به رهینانا بیانی یا راسته و خو) کارگه را پوستیف یا هه ی ل سه ر (کومی انفاقا گشتی، انفاقا وه به رهینانا گشتی، انفاقئ جاری یا گشتی) ژبلی قه رزین ده ره کی کو کاریگه ره کا نیگه تیف یا هه ی لسه ر انفاقا جاری یا گشتی، دخیلالئ معنویا قیمه تئ (I) دیار بو کو ایراداتیت نافخوی روله کئ مه زن یئ هه ی د راپورتا ئاستئ کوی انفاقا گشتی و انفاقا وه به رهینانا گشتی بلئ قه رزین نافخوی روله کئ مه زن یئ هه ی د راپورتا ئاستی خه رجیا جاری یا گشتی.

ABSTRACT

This study aims to analyze the evolution of the productive structure of public spending in Jordan and the role of some of the financing instruments to influence them based on annual data for public spending and structure of the production of current and investment expenditures of public variables are supported and a number of independent variables of (local revenue, foreign aid, foreign loans, loans interior, foreign direct investment) and a series of time stretching from 1980 until 2013, the study results indicates that the current spending ratio occupied two-thirds of total public expenditure in the eighties, while investment spending accounted for only one-third , And then taken the current spending rate of an upward trend to reach more than three-quarters of the total public expenditure in the 1990s and the beginning of the third millennium of the twenty-first century, while the proportion of investment spending less than a quarter during the same period, the results of the unit root test showed that all variables stabilized at the first difference. After the Johansen test of Co-integration, it was found that there is a long-term equilibrium relationship between the variables within the model and the Granger's causality test that there is a causal relationship and one direction between external loans with total public expenditure (domestic revenues and external loans with public investment expenditure) and (current spending with internal loans . In addition, domestic revenues, foreign aid, external loans, internal loans, foreign direct investment (FDI) had a positive effect on (total public expenditure, public investment expenditure, public current expenditure), Excluding external loans had a negative impact on current public spending , and by a significant value (T) it was found that domestic revenues played a large role in determining the level of total public spending and public investment expenditure, while internal loans played a large role in determining the level of public current expenditure .